الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة أبي بكر بلقايد – تلمسان –

كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير
قسم : العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج

مقدمة للحصول على شهادة ماستر

تخصص : بنوك و تأمينات

بعنوان

دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر
حالة البنك الوطني الجزائري "BNA"

من إعداد الطالبة:
قرمودي أمينة

تحت إشراف:
د. جلطي عالم

نوقشت بتاريخ ...../...../..... أمام لجنة المناقشة المكونة من :

د. مرابط سليمان	دكتور جامعة تلمسان	رئيسا
د. جلطي عالم	دكتور جامعة تلمسان	مشرفا
د. فروانة حازم	دكتور جامعة تلمسان	ممتحنا

السنة الجامعية
2017-2016

شكر

" ربي أوزعني أن اشكر نعمتك و على والدي, أن اعمل عملا صالحا ترضاه و أدخلني برحمتك في عبادك الصالحين "

الحمد و الشكر لله كثيرا على عونه و إمداده و فضله الذي أتممنا به هذا العمل راجين بإذن الله أن يتقبله منا و يجعله في ميزان الحسنات يوم لا ينفع لا مال و لا بنون إلا من أتى الله بقلب سليم .

عرفانا و تقديرا بالجميل الذي غمرنا طيلة بحثنا أتقدم بالشكر الخاص إلى مشرفي على هذه المذكرة الدكتور: جلطي عالم الذي كان نعم الموجه و لم يبخل علي بعطائه .

إلى كل عمال إدارة و مكتبات و أساتذة جامعة تلمسان و كل من ساعدني في انجاز هذا العمل.

إهداء

" لله سبحانه نعمة الخلق و الايجاد و للوالدين بإذنه نعمة التربية و الايلاد "

اهدي ثمرة جهدي إلى :

* أغلى ما في الوجود اللذان جعلا روحي تسمو عن البشر, إلى اللذان علماني كيف أصارع و أواجه نوائب الدهر و وقفا بجانبي و أعاناني في أفراحي و مصائبي و لم يبخلا علي بعطفهما و حنانهما و حبهما و رعايتهما.

*** إليكما أمي الحبيبة و أبي العزيز ***

أدعية من القلب خالصة أن يجزيهما الله خيرا و أن يطيل في عمرهم.

* كما اهدي هذا العمل المتواضع إلى أخواتي .

* و إلى كل أفراد العائلة .

– أمينة –

تايوتحملا سرهف	
وادجلا سرهفل	
لكشلأا سرهفل	
مقدمة عامة	
الفصل الأول: دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الاول : مفهوم و اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
ثلا بلطملاانى : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
ا بلطملاالثالث : ةطسوتملا و ةريغصلا تاسسؤملا فينصتو مصادر تمويلها	
المبحث الثاني : أهمية و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	
المطلب الاول : اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	
يناثلا بلطملا : مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	
ثلاثلا بلطملا: مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري	
المبحث الثالث: البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
بلطملاالاول : طرق تمويل المؤسسات ص و م و اهم التقنيات الحديثة المستخدمة	
المطلب الثاني : معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إستراتيجية تمويلها	
خاتمة الفصل	
الفصل الثاني : دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع	
الفصل الثالث: دراسة ميدانية و تطبيقية حول دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–	
مقدمة الفصل	
المبحث الأول: تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة الكيفان–	
المطلب الأول: نشأة البنك الوطني الجزائري	
المطلب الثاني: وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري	
المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	
المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	

المطلب الأول: قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الثاني : قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المطلب الثالث: الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري	
خاتمة الفصل	
خاتمة عامة	
قائمة المراجع	
الملاحق	

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	أسباب فشل المؤسسات التجارية الصغيرة حسب أصحاب العمل و الدائنين	35
02	عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات ص و م	72
03	عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات ص و م	74

فهرس الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
01	الهيئات العليا و العملية في البنك مأخوذة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	66
02	تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	73
03	تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة	75

الملخص :

تقوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدور فعال في اقتصاديات الدول و ذلك نتيجة لمساهمتها في توفير مناصب العمل و الابتكارات التكنولوجية في تحقيق التنمية الاقتصادية ومساهمتها في الإنتاج العالمي للسلع والخادمات حيث تعبر هذه المؤسسات القوة المحركة لمختلف فروع الإنتاج إضافة إلى تنمية قدرات مالكيها و اشتراكهم في تحقيق التنمية بتوفير المناخ الاستثمارية المناسب والمعزز بوسائل الدعم الملائكة لنشاط هذه المؤسسات لمواصلة نموها وتطورها.

وفي هذا المجال عرفت السياسة الاقتصادية في الجزائر تحولات عميقة بداية من التسعينات حيث أعطت الدولة مجالا واسعا لدعم نمو والترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء هياكل خصيصا بدعمها و إتباع سياسة نقدية هدف إلى توفير التمويل اللازم لهذا النوع من المؤسسات.

لقد أشارت الدراسة التي شملت البنك الوطني الجزائري و باستخدام التقارير السنوية استنتجنا أن هذا البنك يؤدي دورا ايجابيا في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية :

المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, التنمية, التمويل, الدعم.

Résumé :

Les petites et moyenne entreprises (PME) jouent un rôle essentiel au sein des économies modernes ; car elles contribuent activement dans la création de nouveaux emplois et la diminution du taux du chômage , les PME sont aussi la source de l'innovation technologique ; du développement économique et de l'augmentation de services .Car ces entreprises à travers un climat d'investissement fiable et des moyens appropries puissent poursuivre leur croissance et leur évolution .

Dans ce domaine la politique économique en Algérie a connue des mutation profondes a partir des années 90. l'Etat a donner une grande importance et une priorité absolue a la promotion des PME par la mise en place de structure destinées a épaulé ce Secteur , et l'adoption d'une politique monétaire visant a assurer un financement spécifique a ce type d'entreprise .

Nous avions pu tuer la conclusion que la banque national d'Algérie à un rôle positive dans le financement des petites et moyennes.

Les mots clés:

Petite et moyenne entreprises, le développement, le financement, l'appui.

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية لتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة و في هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم اتجاهات السياسة الاقتصادية لما لهاته المؤسسات من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام و تكثيف النسيج الصناعي , توفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي, خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي, و لا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر عرضة للمخاطر و تمديد بالزوال إذا لم تتبع الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة, و لهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحرك للتنمية الاقتصادية, الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم

و ترقية هاته المؤسسات.

و يشكل الجانب التمويلي أهم هذه الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة و متنوعة بالنظر إلى حجمها

و قدراتها المالية الكبيرة و التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة, و كذا الحصول على ثقة معظم البنوك.

يجدر بنا الذكر أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه, كما انه في حاجة إلى إصلاحات جذرية و لهذا فقد أولت الجزائر اهتمام بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها.

و بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– هل استطاعت البنوك التجارية توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

و يتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية منها :

– ما هي أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

- كيف هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

- ما المقصود بالبنوك التجارية و أهم الخصائص المميزة لها ؟

- ما علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

- كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عن طريق البنك الوطني الجزائري- تلمسان) ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة.

فرضيات الدراسة :

- تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.

- تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في العديد من القطاعات بالقدر الكلي.

- يسهل البنك الوطني الجزائري حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك.

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسباب اختيارنا للموضوع فيما يلي :

- الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي و الذي هو ضمن التخصص

- الدور المتزايد و المتنامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات العالمية

- تبيان مدى فاعلية البنك الوطني الجزائري –تلمسان – في ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مالها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي

أهمية الدراسة :

- تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام في الجزائر إذا عمل المهتمين بها بإعطائها الغاية الكافية و تقديم الدعم المناسب لها حتى تؤدي الدور الذي يجب أن تلعبه.

- كون هذا القطاع بدا يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الاهتمام و الإحاطة أيضا.

- الإلمام بالمورد الأساسي الذي تعتمد عليه الوكالة و إجراءات منحها له.

أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى جملة من النتائج التالية :

– عرض الإطار المفاهمي و الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات قطاعا بذاته.

– التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري – تلمسان–

– اقتراح مجموعة من الحلول لهذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهج الدراسة :

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية و ذلك لأهميتها في النتائج المتوصل إليها, و قد تم استعمال المناهج التالية:

– استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طرق تمويلها و مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.

–استعملنا المنهج التاريخي في متابعتنا لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

منهج دراسة حالة حيث استخدم هذا المنهج في الفصل الأخير و ذلك انطلاقا من جمع المعلومات من البنك الوطني الجزائري وكالة تلمسان

و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية و تأكيد أو نفي الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث يتناول في :

الفصل الأول : دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني : دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع

الفصل الثالث : خصص الفصل الثالث و الأخير من المذكرة لدراسة ميدانية و تطبيقية حول دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري–

مقدمة عامة

مقدمة عامة

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية لتحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة و في هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من أهم اتجاهات السياسة الاقتصادية لما لهاته المؤسسات من دور مهم فيما يخص زيادة نمو الناتج الداخلي الخام و تكثيف النسيج الصناعي , توفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي و الاجتماعي, خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي, و لا شك أن الانعكاسات الكبيرة التي تنجم عن هذا الارتباط تجعل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أكثر عرضة للمخاطر و تمديد بالزوال إذا لم تتبع الإستراتيجية اللازمة لمواجهة الأوضاع الجديدة, و لهذا وجب تسريع الجهود و تكاملها لرفع التحدي الاقتصادي بالاعتماد على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمحرك للتنمية الاقتصادية, الأمر الذي يفرض على مختلف الحكومات دعم و ترقية هاته المؤسسات.

و يشكل الجانب التمويلي أهم هذه الجوانب على الإطلاق حيث يلاحظ أن هناك قصور في الآليات و الصيغ التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بسبب اختلافها مقارنة بالمؤسسات الكبرى التي تمتلك خيارات تمويلية كثيرة و متنوعة بالنظر إلى حجمها و قدراتها المالية الكبيرة و التي تمنحها إمكانية دخول الأسواق المالية الكبيرة, و كذا الحصول على ثقة معظم البنوك.

يجدر بنا الذكر أن قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ما يزال دون المستوى المطلوب منه, كما انه في حاجة إلى إصلاحات جذرية و لهذا فقد أولت الجزائر اهتمام بالغا بالنظام المصرفي لكونه أداة تمويل فعالة حيث قامت بإنشاء بنوك لتمويل مثل هذه المشاريع بمختلف أنواعها.

و بناءا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

– هل استطاعت البنوك التجارية توفير الإمكانيات المالية اللازمة لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

و يتفرع هذا التساؤل الرئيسي إلى مجموعة من الأسئلة الفرعية منها :

– ما هي أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

– كيف هو واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ؟

– ما المقصود بالبنوك التجارية و أهم الخصائص المميزة لها ؟

– ما علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

– كيف يتم تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة (عن طريق البنك الوطني الجزائري– تلمسان) ؟

و للإجابة على هذه التساؤلات اعتمدنا على جملة من الفرضيات التي تعتبر كإجابة مبدئية على مختلف التساؤلات المطروحة.

فرضيات الدراسة :

– تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية.

– تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في العديد من القطاعات بالقدر الكلي.

– يسهل البنك الوطني الجزائري حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنوك.

أسباب اختيار الموضوع :

يمكن حصر أسباب اختيارنا للموضوع فيما يلي :

– الرغبة في معرفة كل خبايا الموضوع على اعتباره يخص الجانب التمويلي و الذي هو ضمن التخصص

– الدور المتزايد و المتنامي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات العالمية

– تبيان مدى فاعلية البنك الوطني الجزائري –تلمسان – في ترقية و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مالها من ايجابيات على النشاط الاقتصادي

أهمية الدراسة :

– تلعب المؤسسات الصغيرة و المتوسطة دور هام في الجزائر إذا عمل المهتمين بها بإعطائها الغاية الكافية و تقديم الدعم المناسب لها حتى تؤدي الدور الذي يجب أن تلعبه.

– كون هذا القطاع بدا يعرف انتعاشا ملحوظا بالجزائر على مستوى النتائج التي أصبح يحققها فحسب بل على مستوى الاهتمام و الإحاطة أيضا.

– الإلمام بالمورد الأساسي الذي تعتمد عليه الوكالة و إجراءات منحها له.

أهداف الدراسة :

يهدف البحث إلى جملة من النتائج التالية :

– عرض الإطار المفاهيمي و الأكاديمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و محاولة الوقوف على أهم الخصائص التي تجعل من المؤسسات قطاعا بذاته.

– التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن طريق البنك الوطني الجزائري – تلمسان–

– اقتراح مجموعة من الحلول لهذه المشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

منهج الدراسة :

لقد تم الاستعانة في هذه الدراسة بجملة من المناهج المعروفة في علم المنهجية و ذلك لأهميتها في النتائج المتوصل إليها, و قد تم استعمال المناهج التالية:

– استخدمنا المنهج الوصفي التحليلي لوصف مختلف المزايا بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و طرق تمويلها و مدى تحقيقها للتنمية الاقتصادية.

–استعملنا المنهج التاريخي في متابعتنا لتطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا.

منهج دراسة حالة حيث استخدم هذا المنهج في الفصل الأخير و ذلك انطلاقا من جمع المعلومات من البنك الوطني الجزائري وكالة تلمسان و دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أي ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي.

هيكل الدراسة :

بغرض الإجابة على الإشكالية و تأكيد أو نفي الفرضيات السابقة قمنا بتقسيم البحث إلى ثلاثة فصول حيث يتناول في :

الفصل الأول : دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الفصل الثاني : دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع

الفصل الثالث : خصص الفصل الثالث و الأخير من المذكرة لدراسة ميدانية و تطبيقية حول دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة – دراسة حالة البنك الوطني الجزائري –

الفصل الأول :
دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

مقدمة الفصل الأول :

لقد بينت التحاليل و الدراسات التي أجريت حول تطور الاقتصاد العالمي خلال العشريتين الأخيرتين الدور الرئيسي الذي تؤديه المؤسسات ص و م في خلق الثروة و إيجاد مناصب الشغل, هذا ما أدى إلى زيادة الاهتمام بها باعتبارها واحد من أهم السياسات الكفيلة بدفع مسار التنمية, و لذلك فقد اكتسبت المؤسسات ص و م أهمية كبيرة في النشاط الاقتصادي و الاجتماعي جعلها محط أنظار العديد من المفكرين و الباحثين الاقتصاديين الذين اجمعوا على حيوية هذا القطاع و دوره الفعال في تحقيق التنمية الشاملة, إلا أن الذي لم يتفقوا عليه هو تحديد مفهوم و تعريف مجمل لهذا النوع من المؤسسات, فقد اجتهدوا في إعطاء تعار يف لهذه المؤسسات حسب المعايير و المحددات التي يراها مناسبة في تحديد التعريف و التطرق إلى أهميتها بشكل عام و في الاقتصاد الجزائري.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

شهدت السنوات الأخيرة تزايد الإدراك في كثير من البلدان باختلاف درجة النمو فيها، بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تقوم بدور حاسم في توسيع النشاط الاقتصادي و تنوعه و في تحقيق الأهداف الإنمائية و من الواضح أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل الغالبية الساحقة من الطاقات الاقتصادية في معظم البلدان، سواء من حيث عدد المؤسسات أو من حيث العمالة.

المطلب الأول: مفهوم و أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد شكل تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جوهر الاختلاف بين الدول لذلك سنحاول ضمن هذا المطلب إبراز المفاهيم النظرية المحددة لهذه المؤسسات، إضافة إلى تحديد الأهمية التي تميزها عن المؤسسات كبيرة الحجم.

أولا: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

سنتطرق في المطلب إلى صعوبات تحديد المفهوم و إلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات ، ثم نستخلص جملة من المعايير التي يأخذها مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في تحديد مفهوم المؤسسة في حد ذاتها ، أو التي تميز هذه المؤسسات عن باقي القطاعات ، ثم نحاول ذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المتقدمة و النامية و من بينها التعريف المعتمد في الجزائر.

1- صعوبة تحديد التعريف:

تكمن صعوبة إيجاد التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة و أخرى أو قطاع و آخر إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة أو مقارنة المؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة و من بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي:[1]

-القياس في النمو الاقتصادي:

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة ،و أيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات ، و وحدات اقتصادية), فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر و ذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية و النقدية

[1]- يوسف قريشي ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ، 2005 ، ص 14

و الاجتماعية ، لذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي.

-تنوع النشاط الاقتصادي:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة و تختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات و هكذا على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة في قطاع النسيج ، في حيث تصنيف مؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات ، لهذا من الصعب أمام اختلاف النشاط الاقتصادي واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.[2]

-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي و تتنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة و تجارة الجملة ، و أيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية و تجارة داخلية ، و النشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية ، الغذائية ، التحويلية الكيميائية ، و التعدينية ... الخ. و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو حد فروعه و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة و رأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى عن الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة[3].

2- تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن محاولة تحديد تعريف جامع و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تسند إليها هذه التعاريف ، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة ، حجم المبيعات ، حجم الأموال المستخدمة ، حصة المؤسسة من السوق و طبيعة الملكية و المسؤولية ... الخ ، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب و المؤسسات و مراكز البحوث و هيئات الحكومية و البنوك و مختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير و المؤشرات لوضع و إيضاح الحدود الفاصلة بينهما و بين مختلف المؤسسات الأخرى و تتمثل هذه المعايير في:

-المعايير الكمية.

---

[2]- يوسف قريشي ، مرجع سبق ذكره ، ص 15

[3] - رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2008 ص 17.

-المعايير النوعية.

1- المعايير الكمية:

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها و محاولة تمييزها عن باقي المؤسسات و من بين هذه المعايير نذكر منها :[4]

-حجم العمالة.

-حجم المبيعات.

-قيمة الموجودات.

-التركيب العضوي لرأس المال.

-القيمة المضافة.

-الطاقة المستهلكة.

-رقم الأعمال.

-رأس المال المستثمر ...الخ.

و رغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداما عند وضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما معيارا حجم العمالة و حجم رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين ، لذا سنتناول كل منهما بشيء من التفصيل فيما يلي:

أ –حجم العمالة:

و يعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي:

-المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

-المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفرد.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

---

[4] - رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره ، ص 21

ب – المعيار المالي أو النقدي:

إلى جانب المعيار العددي أو البشري نجد المعيار المالي و الذي يستند إلى كل من:

-رأس المال.

-رقم الأعمال.

-حجم المبيعات.

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات ص و م يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى باتجاه الزيادة أو النقصان خاصة إذا حدث ارتفاع في معدل التضخم.

2– المعايير النوعية:

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية ، و اختلاف درجات النمو و اختلاف في المستوى التكنولوجي و لأجل التوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى وجب إدراج جملة من المعايير النوعية و التي من أهمها ما يلي[5]:

أ –المسؤولية:

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير هو المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت , الإنتاج, الإدارة و التمويل في حين المؤسسات الكبرى تتوزع أداة هذه الوظائف على عدة أشخاص.

ب – ا لملكية:

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في أغلب إلى القطاع الخاص و تشكل النسبة لكبيرة منها ، مشروعات فردية و عائلية ،

و يلعب المالك المدير دورا كبيرا في جميع المستويات و نجد مثلا في الجزائر الدولة يمتلك عددا من المؤسسات تابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية.

ج –طبيعة الصناعة :

---

[5]– اللطيف عبد الكريم ، **واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري** ، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003 ، ص 05

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى

وحدات كبيرة نسبيا من العمل ووحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في حين تحتاج إلى بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل ووحدات كبيرة نسبيا من رأس المال هو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

3- مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

إن تحديد مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة له أهمية كبيرة تبدو هذه الأهمية بوضوح في الدول النامية , حيث مازال يثير جدلا كبيرا بين المهتمين بأمر هذه الصناعات سواء كانوا أفراد أم هيئات أم مؤسسات و هذا الجدل لم يحسم حتى الآن. و يرجع ذلك إلى صعوبة وضع أو تحديد تعريف يميزها عن الصناعات الكبيرة , فتعريف الصناعات الصغيرة يختلف من دولة لأخرى سواء كانت متقدمة أو نامية. يتحدد تعريف المؤسسات بالغرض الذي وضعت من أجله فقد يكون الغرض تنظيميا أو إحصائيا أو تخطيطيا , ونظرا لصعوبة وضع تعريف موحد لهذه المؤسسات على المستوى الدولي , فقد اتجهت بعض الهيئات إلى وضع تعريف لتلك المؤسسات كل واحدة على حدا .و نحاول في هذا الصدد التطرق إلى تعار يف بعض الدول و نصنفها إلى قسمين[6]:

القسم الأول (الدول الصناعية), القسم الثاني (الدول النامية).

الفرع الأول :بعض الدول الرائدة:

الدول الرائدة هي الدول السباقة في البحث عن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذلك لوجودها بأعداد هائلة و دخولها ميادين جديدة كالصناعات الدقيقة و التصدير.

*** تعريف الولايات المتحدة الأمريكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة:**

حسب قانون المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لعام 1953 الذي نظم إدارة الأعمال هذه فان المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي تلك النوع من المؤسسات التي يتم امتلاكها و إدارتها بطريقة مستقلة حيث لا تسيطر على مجال العمل الذي تنشط في نطاقه وقد اعتمد على معياري المبيعات وعدد العاملين لتحديد تعريف أكثر تفصيلا فقد حدد القانون هذه المؤسسات كما يلي:

- مؤسسات الخدمات و التجارة بالتجزئة من 1 إلى 5 مليون دولار كمبيعات سنوية.

---

[6]- فايز جمعة صالح ،عبد الستار محمد العلي ،**الريادة و إدارة الأعمال** - عمان -الطبعة الأولى 2006 ص 62

– مؤسسات التجارة بالجملة من 5 إلى 15 مليون دولار كمبيعات سنوية.

– المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.[7]

*** تعريف اليابان:**

تعرف تلك المؤسسات على أنها الوحدات التي يعمل بها أقل من 200 عامل أما في الوحدات التي يعمل بها 20 عامل فأقل فتعرف على أنها صناعات صغيرة جدا فيختلف التعريف في اليابان حسب نوعية الصناعة.

المملكة المتحدة (بريطانيا) :

تعرف الصناعات الصغيرة في المملكة المتحدة على أنها الوحدات الصناعية الصغيرة التي يعمل بها 200 عامل ولا تزيد الآلات المستثمرة فيها عن مليون دولار[8] .

أما فرنسا فتعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها تلك المؤسسة التي يعمل بها من10 إلى 100 عامل (وفي بعض الأحيان يصل عدد العمال في هذه المؤسسات إلى 400 عامل) تسير بواسطة فريق محدد , أما رقم الأعمال فلا يقل عن 10 ملايين فرنك.

*** تعريف الاتحاد الأوروبي :**

إن حاجة ماسة للاتحاد الأوروبي إلى وجود تعريف هو لعدة أسباب جوهرية , كالبرامج الموجهة , وبرامج الإعانة , و الدعم الموجه , و تخفيض من نقص التنسيق بين الدول الأوروبية لهذا قام الاتحاد الأوروبي بإصدار التعريف عام 1996 متضمنا المفوضية بتاريخ 3أبريل1996 .

والغرض من وجود تعريف موحد داخل إطار المجموعة الأوروبية هو تعدد التعاريف المستخدمة داخل المنظومة الأوروبية , إذ يستخدم التعريف عدد العاملين ,و الإيراد السنوي أو إجمالي الأصول ,و كمعيار نوعي الاستقلالية[9] .

و عرفت المؤسسة الصغيرة بأنها " المشروع الذي يضم أقل من خمسين عاملا و تبلغ إيراداته أقل من 7 ملايين أورو أو إجمالي أصول أقل من 5 ملايين أورو ,أما المؤسسة المتوسطة تضم أكثر من خمسين عاملا ولكن أقل من 250 وتبلغ إيراداته أقل من 40

---

[7]– فتحي السيد عبده أبو سيد احمد , **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية** , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية2005 , ص 42-54.

[8] -J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre **; gérer une petite entreprise ; les éditions** 'Organisation France,1997,P22

[2] - Robert WTTERWULGHE ; « la PME une entreprise humaine » ;paris 1998 /p28

مليون أورو أو يبلغ حجم أصوله الثابتة أقل من 27 مليون أورو.أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 27 مليون أورو ,أما المؤسسة المصغرة فهي تلك التي تضم أقل من 10 عاملين.[10]

الفرع الثاني : تعريف بعض الدول النامية:

*** بلدان جنوب شرق آسيا:**

في الدراسة الحديثة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قامت بلدان جنوب شرق آسيا باستخدام تصنيف بروتش و هيمنز ,و هي من التصنيفات الشهيرة التي تعتمد على معيار عدد العمالة , حيث صنف المنشات الصغيرة على أربعة نواحي:

من 1 إلى 10 عمال ..... مؤسسات عائلية و حرفية.

من 10 إلى 49 عامل ..... مؤسسات صغيرة.

من 49 إلى 99 عامل ..... مؤسسات متوسطة.

أكثر من 100 عامل ..... مؤسسات كبيرة.

إضافة إلى نموذج) بروتش و هيمنز (فإنه تستخدم دول جنوب شرق آسيا بعض المعايير الأخرى في التميز بين الأشكال السابقة خاصة فيما يتعلق بنشاط المالك في الصناعات المتوسطة[11] .

*** الهند :**

التي أعطت للصناعات الصغيرة اهتماما بالغا تعرف بأنها المنشات التي توظف أقل من 50 عاملا لو استخدمت الآلة , أو أقل من 100عاملا لو لم تستخدم الآلة , ولم تتجاوز أصولها الرأسمالية 500 ألف روبية.

*** السودان:**

تعرف الصناعات الصغيرة في السودان بأنها المنشات الصناعية التي يعمل بها 30 عاملا ولا يتعدى رأسمال المستثمر فيها عن 76 ألف دولار متضمنا المباني و الأراضي و هناك بعض دول جنوب شرق آسيا تستخدم معيار العمالة و رأس المال لتعريف الصناعات الصغيرة.[12]

الفرع الثالث: تعريف الصناعات الصغيرة و المتوسطة لدى بعض المنظمات الدولية

---

[10] – سحنون سمير , بونوة شعيب" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , جامعة الشلف ,يومي 17-18 افريل 2006 ص 18

[11]– سحنون سمير , بونوة شعيب, مرجع سبق ذكره ص 22

[12]– فتحي السيد عبده أبو السيد أحمد , مرجع سبق ذكره ص 54 –55

*** اللجنة الاقتصادية للأمم المتحدة لشئون شرق أسيا الشرق الأقصى :**

تعرفها بأنها منشات تشغل عمالا بأجور ولا يتعدى عدد المشتغلين بالمنشاة التي لا تستخدم أي قوى محركة عن 50 مشتغلا ,أو 20مشتغلا إذا كانت تستخدم القوى المحركة.

*** منظمة العمل الدولية للصناعات الصغيرة :**

تعرفها بأنها الصناعات التي يعمل بها 50 عاملا وتحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات على ألا يزيد رأس مال المنشأة عن 100,000 دولار.

*** البنك الدولي للإنشاء و التعمير الصناعات الصغيرة :**

كما يعرف بأنها المنشات التي يعمل بها أقل من 50 عاملا و رأس مالها أقل من 500.000 دولار بعد استبعاد الأراضي و المباني.

كما تعرف **منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية**" اليونيدو " الصناعات الصغيرة بأنها تلك الصناعات التي يعمل بها أكثر من 10عمال واقل من 50 عامل .[13]

*** تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة :**

لقد عرفت الجزائر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة انطلاقا من نفس المعايير المستخدمة من قبل دول الاتحاد الأوروبي , وذلك بصدور القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , يتلخص تعريف الجزائر للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون رقم 01- 18 الصادر في 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي اعتمدت فيه الجزائر على معياري عدد العمال ورقم الأعمال حيث يحتوي هذا القانون في مادته الرابعة على تعريف مجمل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ثم تأتي بعد ذلك المواد 5 , 6, 7 لتبين الحدود بين هذه المؤسسات فيما بينها[14] :

تعرف المؤسسة الصغيرة و المتوسطة , مهما كان ت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات:

- تشغل من 1 إلى 250 شخص.

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري (2) دينار ,أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة (500) مليون دينار.

---

[13]- فتحي السيد عبده أبو سيد أحمد ,مرجع سبق ذكره ص 55-56

[14]- عمران عبد الحكيم , " **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة ,مذكرة ماجستير ,فرع الإستراتيجية , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ,و العلوم التجارية ,جامعة المسيلة 2006 /2007 ص 6.

– تستوفي معايير الاستقلالية[15] .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

تعرف مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع والخدمات وتشغل ما بين 1 و 250 عاملا و لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي ملياري دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية خمسمائة مليون دينار مع استكفاءها لمعيار الاستقلالية.

المؤسسة المتوسطة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين 50 و 250 عاملا ويكون رقم أعمالها محصور بين 200 مليون دينار وملياري دينار أو يكون مجموع حصيلتها السنوية مابين 100 و 500 مليون دينار.

المؤسسة الصغيرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل مابين 10 و 49 شخصا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 100 مليون دينار.

المؤسسة المصغرة:

تعرف بأنها مؤسسة تشغل ما بين عامل واحد 1 إلى 9 عمال وتحقق رقم أعمال اقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار[16].

يتماشى هذا التعريف تقريبا مع المفهوم الذي أوردته منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية" يونيدو "لبعض أنواع تلك المؤسسات.

ثانيا : أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

ترجع أهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى ما تلعبه من أدوار اقتصادية و اجتماعية أهمها مساهمتها في توفير مناصب الشغل و تحقيق التطور الاقتصادي و قدرتها على مقاومة الاضطرابات الاقتصادية و صمودها التنافسي و كذا دورها على الصعيد الاجتماعي كتحقيق الرفاهية و إشباع الحاجات و تحقيق طموحات و تطلعات الأفراد ، و نستعرض فيما يلي بتفصيل أكثر أهم هذه الأدوار:

1– الأهمية الاقتصادية

---

[15]- القانون رقم 01–18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, المادة 4, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77, 12 ديسمبر 2001, ص 5

[16] – القانون رقم 01–18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, المادة 5–6–7 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77, نفس المرجع السابق ص6

و تتبع هذه الأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الأدوار الاقتصادية التي تقوم بها على المستويات التالية:[17]

-توفير مناصب الشغل.

-تكوين الإطارات المحلية.

-توزيع الصناعة و تنويع الهياكل الصناعية.

-تقديم منتجات و خدمات جديدة.

-توفير احتياجات المشروعات الجديدة.

-استخدام التكنولوجيات الملائمة.

-المحافظة على استمرارية المنافسة.

-تحقيق التطور الاقتصادي.

أ .توفير مناصب الشغل:

تساهم المؤسسات ص و م في توفير فرص عمل كثيرة للعاملين عن العمل في الوقت الذي تعاني معظم دول العالم من مشكلة البطالة ، فهي تساهم في استقطاب عدد كبير من اليد العاملة و تركز على العنصر البشري في العملية الإنتاجية ، كما أنها تقبل توظيف الأشخاص الذي لم يتلقوا التكوين و التدريب الذي يؤهلهم للعمل في المؤسسات الكبيرة.[18]

ب . تكوين الإطارات المحلية:

تساهم المؤسسات ص و م في البلدان النامية في تكوين الأفراد و تدريبيهم على المهارات الإدارية و الإنتاجية و التسويقية و المالية لإدارة أعمال هذه المؤسسات في ظل قلة و ضعف إمكانيات معاهدة الإدارة و مراكز التدريب و أيضا تعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين و تأهيلهم لوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة و في فترات زمنية قصيرة حتى تكبر و تتنوع المهام و المسؤوليات التي يقومون بها و بذلك تتسع مداركهم و معارفهم و تزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة و هذا ما يظهر و يعزز طاقاتهم و قدراتهم الفعالة.

---

[17]- رابح خوني ، رقية حساني ،مرجع سبق ذكره ص 46

[18]- عثمان حسن عثمان ، **مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية جامعة المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011, ص 34-35.

ج .توزيع الصناعات و تنويع الهيكل الصناعي:

تلعب المؤسسات ص و م دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على المدى الصغيرة و الأرياف و التجمعات السكانية النائية و هذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية و تنميتها و تلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه الأماكن و أيضا توظيف اليد العاملة في هذه المناطق و تلعب أيضا المؤسسات ص و م دورا أساسيا في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات ص و م الإنتاج لتلبية حاجيات السوق في مجال تنويع الهيكل الصناعي حيث تعمل المؤسسات ص و م الإنتاج لتلبية حاجيات السوق.

د .تقديم منتجات و خدمات جديدة:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مصدر للأفكار الجديدة و الابتكارات الحديثة حيث تقوم بإدماج السلع و الخدمات المبتكرة، و هذا راجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة و محاولة تقديم الجديد و مواكبة التجديد.[19]

هـ.توفير احتياجات المشروعات الكبيرة:

تقوم المؤسسات ص و م بتغذية المشروعات الكبيرة لأفكار الجديدة حيث تعمل في كثير من الأحيان كرافد للمؤسسات الكبيرة بالخدمات المساندة و التي ليس لهذه المؤسسات من جدوى أن تنتجها مثال : مصانع السيارات و الطائرات في اليابان و الولايات المتحدة الأمريكية تعتمد على سلسلة من المشروعات الصغيرة و المتوسطة المتواجدة حولها لإمدادها بكثير من قطع الغيار اللازمة.[20]

و.استخدام التكنولوجيا الملائمة:

إن المؤسسات ص و م تستخدم فنون إنتاج بسيطة و نمط تقني ملائم لظروف البلدان النامية حيث أن التقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمالة و غير مكلفة و غير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة مع التقنيات المتطورة كثيفة رأس المال.

ي.المحافظة على استمرارية المنافسة:

من خلال التطورات السريعة تصبح المنافسة أداة التعبير من خلال الابتكار و التحسين، و تظهر المنافسة الحديثة في عدة أشكال منها : السعر ، شروط الائتمان ، الخدمة ، تحسين الجودة في الإنتاج و الصراع بين الصناعات في التبديل و التغيير و التجديد.

---

[19]- رابح خوني ، رقية حساني ، مرجع سبق ذكره ، ص 49-50

[20]- نبيل جواد ، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت ، 2007 ، ص 81.

ن.تحقيق التطور الاقتصادي:

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة غالبا ما تعبر هي الأصل في التطور الاقتصادي و هي النواة التي تنمي الاقتصاد القومي فيما بعد المؤسسات الكبيرة سواء بتطورها أو بالأفكار التي تقدمها ، إذن فالمؤسسات اليوم ص و م هي مؤسسات الغد الكبرى.[21]

2- الأهمية الاجتماعية.

أ -عدالة التنمية الاجتماعية و توزيع الثروة:

تهدف أغلب خطط التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في العادة إلى إعادة توزيع الثروة و العدالة في توزيع مكاسب التنمية الاقتصادية و الاجتماعية على المحافظات المختلفة ذات الكثافة السكانية المختلفة بحيث لا تكون المكاسب مركزة في المحافظات الأكثر كثافة لذا فإن المؤسسات ص و م و من خلال انتشارها جغرافيا و على نطاق واسع قادرة على تهيئة إقليمية شاملة كفئة و متوازنة تساعدها في استغلال الموارد و الإمكانيات المحلية المتاحة و عدم حاجتها إلى بنية تحتية كبيرة مما يجعلها تساهم في تحقيق العدالة الاجتماعية.[22]

ب – امتصاص البطالة و تأمين فرص العمل:

إن المؤسسات ص و م تؤدي دورا هاما في الاقتصاد في جميع الأقطار حيث تلعب دورا رئيسيا في تزويد فرص العمل و امتصاص البطالة إذ أن تكلفة فرص العمل فيها تقل عن متوسطة تكلفة العمل في المنظمات أو المؤسسات الكبيرة و ذلك مما يعكس دورها الإيجابي و يعزز قدراتها على توظيف الأيدي العاملة.

ج -المساهمة في تشغيل المرأة:

تهتم المؤسسات ص و م اهتماما كبيرا بالمرأة العاملة من خلال دورها الفعال في إدخال العديد من الأشغال التي تتناسب مع عمل المرأة كالعمل على الحاسوب و مشاغل الخياطة و الألبسة ، مما يؤثر في دور المرأة في تكوين الدخل و مساهمتها مساهمة فعالة في بناء الاقتصاد الوطني.

د – الحد من هجرة السكان من الريف إلى المدن:

يعد و جود المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني أحد الدعائم الأساسية في تثبيت السكان و عدم الهجرة من الأرياف إلى

---

[21]- عبد السلام, عبد الغفور و آخرون ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ، 2001 ، ص 13-14

[22] - سعدية وسام, **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماستر,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, تخصص مالية و نقود, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2012-2013 ص 13.

المدن.

هـ –إشباع رغبات و احتياجات الأفراد:

إن المؤسسات ص و م فرصة للأفراد لإشباع حاجاتهم و رغباتهم من خلال التعبير عن ذواتهم و لأرائهم و ترجمة أفكارهم و خبراتهم و تطبيقها من خلال هذه المؤسسات فهي أداة لتحقيق الذات لدى الأفراد و تحقيق الإشباع النفسي و تحقيق القوة و السلطة.

و–خدمة المجتمع:

تؤدي المؤسسات ص و م خدمة تحليلية للمجتمع من حيث ما تقدمه من سلع و خدمات متناسبة مع قدراته و إمكانياته و زيادة قدراته الاستهلاكية ، و تحسين مستوى المعيشة و تحسين مستوى الرفاهية وتعزيز العلاقات الاجتماعية.[23]

المطلب الثاني : خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن سبب نجاح المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعود أساسا للخصائص الذاتية الكثيرة التي تتميز بها عن غيرها من المؤسسات الكبيرة، و التي أكسبتها قوة و دافع ذاتي، و هذا ما أدى بالحكومات إلى دعمها عن طريق سياسات المساعدة و الدعم المعنوي، و سوف نعرض فيما يلي أهم هذه الخصائص:

أولا مميزات تتعلق برأس المال[24]:

أ–محدودية رأس المال المستثمر :

و تشير هذه الخاصية إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تكون أكثر جاذبية لصغار المدخرين و الذين لا يميلون إلى أنماط الاستثمار والتوظيف التي تحرمهم من الإشراف المباشر على استثماراتهم كذلك تمثل مجالا جذابا للبنوك التجارية في عملية تمويل الاستثمار و هذا لانخفاض المبالغ المستثمرة، و من هنا يمكن القول بأن إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل نمط للاستثمار أكثر اتفاقا مع الظروف الاقتصادية و تفضيلات المستثمرين في الدول النامية كالجزائر.

ب –كثافة العمل :

---

[23] - سعدية وسام, مرجع سبق ذكره ص 14

[24] -عثمانية رؤوف, **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تخطيط ، 2001/2000, ص 42-43

تميل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بطبيعتها إلى ارتفاع كثافة العمل بها، إما لأنها مؤسسات يدوية و حرفية و خدماتية يصعب فيها استخدام الآلات الحديثة في نطاق أعمالها كلية، أو أنها تعتمد على تجميع أجزاء مغذية لصناعة أخرى،أو أنها تستخدم تكنولوجيا

بسيطة، و من ثم فإنه يكون لدى هذه المؤسسات عادة قدرة كبيرة على إيجاد فرص جديدة للعمالة.

ج –تباين أنماط الملكية:

يرتبط انخفاض الحجم المطلق لرأس المال اللازم لإقامة و تشغيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بأشكال معين للملكية، و التي تتمثل في الغالب في الملكية الفردية أو العائلية، أو الأشخاص التي تعتمد على التمويل الذاتي غالبا، و تساعد هذه الأنماط في استقطاب وإبراز المهارات التنظيمية و الإدارية الفردية و على تنميتها، و هذا ناتج من طبيعة العمل الخاص الذي يعتمد على الانضباط و المثابرة و على روح التجديد و التحسين لبلوغ أهدافه.

د –ضعف مشاركة رأس المال الأجنبي:

و يعود سبب ذلك إلى ضعف معظم هذه المؤسسات و اتصافها بالطابع اليدوي أو التقليدي، و اقتصار معظمها على الأشكال العائلية، و ارتفاع درجة المخاطر فيها لصغر حجم رأس المال، و أهم هذا الأسباب عدم نضج التنظيمات القانونية و المؤسسات لهذه المؤسسات لدى الدول النامية خاصة، و لكن في المقابل الرأس المال الأجنبي يفضل الاستثمار في البلدان ذات نسيج صناعي قوي من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، وهذا يسهل عملية التوطن و الاستفادة من وفرات التجمع، و تغذية هذه المؤسسات له.

ثانيا : مميزات تتعلق بالنشاط و الإنتاج:[25]

أ –انخفاض القدرة الذاتية على التوسع:

تتميز المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عن غيرها من المؤسسات الأخرى بانخفاض قدرتها الذاتية على التوسع و التطور، و هذا نظرا لانخفاض الطاقة الإنتاجية و التنظيمية و التمويلية لهذه المؤسسات، و كذلك زيادة مسؤوليتها باستمرار، خاصة مع زيادة متطلباتها المالية و الفنية و ازدياد سرعة وتيرة التقدم و التطور التكنولوجي، مما ألقى بأعباء كبيرة على عاتق الأجهزة المسؤولة على التنمية الصناعية.

---

[25]- عثمانية رؤوف – مرجع سبق ذكره ص 43

ب –انخفاض وفرات الحجم و أهمية الاستفادة من وفرات التجمع:

تنخفض وفرات الحجم في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مقارنة بالمؤسسات الكبيرة نتيجة لانخفاض الطاقات الإنتاجية و حجم الإنتاج، و يتطلب تعويض هذا الانخفاض ضرورة الاستفادة من وفرات التجمع، "و يقصد بوفرات التجمع تلك الوفرات المختلفة الناتجة عن تجمع للإنتاج الصناعي يضم كل المقومات الرئيسية للإنتاج في منطقة معينة بما في ذلك المرافق الأساسية و الخدمات الفنية التجارية، المصرفية و التكنولوجية لتسهيل التدريب و التأهيل المهني، ولهذا فإنه من الأفضل دائما، إقامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق تجمعات صناعية، بحيث تكون بقرب من مصادر العمالة و الطلب، و حيث يتاح لها فرص تغذية المؤسسات الكبرى و الاستفادة من بيئة صناعية قائمة ومزدهرة.

ج –التجديد :

إن الأفراد و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هم المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة و الاختراعات " فمن براءات الاختراع التي أصدرها مكتب براءة الاختراعات في الولايات المتحدة خلال خمس و عشرين سنة ماضية، يعود أكثر من الثلث إلى الأفراد، وأكثر من الربع إلى المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يديرها أصاحبها، تتعرض للتجديد و التحديث أكثر من المؤسسات الكبيرة لأن الأشخاص الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على إرباحهم، فيجدون في ذلك حافزا يدفعهم بشكل مباشر للعمل على خلاف التحديث في المؤسسات الكبيرة و الذي يتطلب وقتا و أموالا طائلة، بالإضافة إلى ذلك فإن المؤسسات الكبيرة لا تهتم بسوق جديدة إلا بعد أن تتمكن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من تطويره و في هذه الحالة يكون اهتمامها و دعمها على أساس تنافسي في الغالب.

د –تعزيز الصادرات :

تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إسهاما كبيرا في تعزيز الصادرات، حيث نجد أن في البلدان المتقدمة تساوي حجم صادرات هذه المؤسسات مع المؤسسات الكبيرة حوالي % 30 من الصادرات، أما بالنسبة للدول النامية فإن حصة المساهمة في تعزيز الصادرات تتراوح ما بين % 40 إلى % 50 من الصادرات، أكثر مما هي عليه في الدول المتقدمة.

تقوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على تلبية طلبات المستهلكين ذوي الدخل المنخفض على السلع و الخدمات البسيطة و منخفضة التكلفة، في حين نجد المؤسسات الكبيرة تميل إلى الإنتاج بصفة رئيسية من أجل تلبية رغبات المستهلكين ذوي الدخل العالي نسبيا،

و بهذا فإن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعمل على التقليل من أوجه عدم المساواة لتوفير و تلبية الحاجات الأساسية لذوي الدخل المنخفض هذا من جهة، و من جهة أخرى تعمل على توفير الخيار أمام المستهلكين بعرضها لعدة أنواع من سلع و الخدمات.[26]

المطلب الثالث: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها

ليس هناك من شك أن جميع المشاريع الصناعية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو و تحقق دخلا و ربحا مقبولين . فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع و انطلاقه، و أثناء تطويره و تنميته و تحديثه، و كذلك في حالة استعداد المشروع انطلاق نحو التصديرية.

أولا: تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تنوع مجالات و أنشطة المؤسسات ص و م وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة، ومن أبرز أنواع المؤسسات ص و م نجد:

1- تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني :

تنقسم المؤسسات ص و م حسب هذا التصنيف إلى[27]:

*** مؤسسات فردية:**

وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح أو خسارة).

*** مؤسسات الشركات:**

هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر ، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة، وهي تنقسم إلى:

-شركات الأشخاص تشتمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة و الشركات ذات المسؤولية المحدودة...

---

[26] – بن عربية فاطمة الزهراء, **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, تخصص نقود و مالية, جامعة د.يحي فارس, المدية, 2008-2009, ص 37.

[27]– جهاد عبد الله عفافنة ، قاسم موسى أبو عبد ، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص 14

–شركات الأموال كشركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة.

2– التصنيف حسب طبيعة الملكية :

تنقسم إلى[28]:

– مؤسسات عامة:

هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة.

–مؤسسات خاصة:

هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص، شركات أموال...الخ).

–مؤسسات مختلطة:

هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص،أي ؛تجمع بين الملكية العامة و الملكية الخاصة.

3– التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنشاط:

هناك نوعين من المؤسسات ص و م حسب هذا التصنيف:[29]

*** مؤسسات خدماتية:**

تقوم بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع، كمؤسسات البريد مثلا و المؤسسات المالية.

*** مؤسسة إنتاجية:**

تنقسم إلى :

–مؤسسات صناعية:

تقوم بجمع المعدات و الأدوات و اليد العاملة حتى يتم استغلالها استغلالا أمثلا، وذلك بهدف إشباع حاجات الأفراد، و المهمة الأساسية لهذه المؤسسات هي تحقيق الإنتاج.

–مؤسسات فلاحية:

وهي تهتم بزيادة إنتاجية الأرض واستصلاحها.

---

[28]- حياة براهمي ، نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول :إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011, ص 10.

[29]- اللطيف عبد الكريم، **مرجع سبق ذكره**, ص 11

4- تصنيف المؤسسات حسب توجهها:

يمكن تمييز ثلاثة أنواع من المؤسسات ص و م حسب هذا التقسيم:

-المؤسسات العائلية:

يتم إنشاء المؤسسات ص و م وفق هذا النوع بمساهمة من أفراد العائلة وعادة ما يكون مقر إقامتها المنزل، وتعمد على استخدام الأيدي العاملة العائلية في إنتاج منتجات تقليدية وبكميات محدودة، أو تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاولة من الباطن.

-المؤسسات الحرفية:

لا تختلف المؤسسات الحرفية عن النوع السابق من المؤسسات ص و م فهي أيضا تعتمد على العمل العائلي بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق، فهي تقوم بإنتاج منتجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في شكل علاقة تعاقدية تجارية، و أهم ما يميزها عن المؤسسات العائلية هو كون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة محل صناعي مستقل عن المنزل واستعانتها بعامل أجير لا يكون من أفراد العائلة.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة وشبه المتطورة:

تعتمد هذه المؤسسات على الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة المستعملة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديثة[30].

5- التصنيف حسب طبيعة المنتجات:

حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات ص و م ثلاثة أشكال كالآتي:

أ -المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات ص و م في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، وتتمثل هذه المنتجات في:

-منتجات الجلود و الأحذية و النسيج

-تحويل المنتجات الفلاحية

---

[30]- عثمانية رؤوف , مرجع سبق ذكره ص 39

-المنتجات الغذائية

-الورق, منتجات الخشب و مشتقاته.

ب – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز: تتطلب صناعة سلع التجهيز رأس مال كبير ، وهذا الأمر لا يتناسب مع خصائص التي تتميز بها المؤسسات ص و م ، و لهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتميز بالضيق و التخصيص بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

ت – المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع و التي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية و الكهربائية، الصناعة الكيميائية و البلاستيكية، صناعة مواد البناء ، المحاجر و المناجم.

6– التصنيف على أساس أسلوب العمل :

في هذا التصنيف يمكن أن نميز بين ثلاثة أنواع من المؤسسات:

أ – المؤسسات الغير المصنعة :

تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي و نظام الإنتاج الحرفي تحت تنشيط حرفي واحد، أو بمشاركة عدد من المساعدين.

ب – ا لمؤسسات المصنعة :

هي تجمع كل من المؤسسات ص و م و المؤسسات الكبيرة، حيث تستخدم الأساليب الحديثة في التسيير، وتقسيم العمل وطبيعة السلع المنتجة كما تتميز باتساع أسواقها . وهناك نوع آخر من المؤسسات ص و م يتوسط النوعين السابقين وهو نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة، الذي يعتبر مرحلة تمهيدية نحو نظام المصنع ، وهذا النظام كثير الانتشار خاصة في الدول النامية وذلك بسبب الأسلوب المتبع في الإنتاج و الذي يتميز بالبساطة و السهولة عن النوعين السابقين، كما يتميز باستعمال الأدوات البسيطة و الغير معقدة في الإنتاج في الإنتاج ، حيث لا يتعلق الأمر بصنع منتج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع آخر وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة، كاليابان و الولايات المتحدة و الدول الأوربية، تحت تسمية المقاولة الباطنية.[31]

ثانيا : مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

---

[31]– عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات ص و م وسبل دعمها وتنميتها–حالة الجزائر –**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية, (غير منشورة)، جامعة الجزائر ، 2003–2004 ص 35

* ليس هناك من شك أن جميع المشاريع الصناعية بمختلف مستوياتها سواء الجديدة منها أو القائمة تحتاج للتمويل المناسب حتى تنمو و تحقق دخلا و ربحا مقبولين.

* فالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تحتاج إلى التمويل في فترات حياتها بدءا بتأسيس المشروع و انطلاقه ، و أثناء تطويره و تنميته و تحديثه و كذلك في حالة استعداد المشروع انطلاق نحو التصديرية.

ينصرف المعنى العام للتمويل إلى تدبير الأموال اللازمة للقيام بالنشاط الاقتصادي ، فتعتمد المشروعات في الأساس على مواردها الذاتية لتمويل أنشطتها الاقتصادية ، فإذا لم تفي بذلك اتجهت تلك المشروعات إلى غيرها ممن يملكون فائضا من الأموال لسد هذا العجز ، لهذا ينصرف المعنى الخاص للتمويل على أنه " نقل القدرة التمويلية من فئات الفائض المالي إلى فئات العجز المالي. و يعتبر التمويل من أهم المشكلات التي تقف أمام تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في هذا الصدد سنتطرق إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام أصحاب هذه المؤسسات لتمويل إنشاء و توسيع و تجديد مختلف استثماراتهم[32].

1- مصادر التمويل الداخلي.

تتمثل مصادر التمويل الداخلي في العناصر التالية:

- المدخرات الشخصية :

يلجأ أصحاب المؤسسات إلى الاعتماد على مدخراتهم الشخصية في تمويل احتياجاتهم المالية ، و خصوصا أثناء المراحل الأولى من نشأة المؤسسة ، إذ من الصعب في كثير من الأحيان على أصحاب تلك المؤسسات الحصول على مصادر التمويل الخارجي ، إضافة إلى رغبة أصحاب تلك المؤسسات في عدم اللجوء إلى تلك المصادر الخارجية للمحافظة على استقلاليتهم المالية.

- التمويل الذاتي :

يشمل التمويل الذاتي تلك الأرباح أو جزء منها و التي حققتها المؤسسة من مختلف نشاطاتها و التي تبقى لديها بصفة دائمة أو لفترة طويلة ، إضافة إلى الاهتلاكات و المؤونات المكونة لمواجهة تكاليف حوادث مرتبط وقوعها بالمستقبل ، و بشكل عام يعتبر التمويل الذاتي من أهم مصادر التمويل المستخدمة من طرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، سواء من حيث تكاليفه أو من حيث تعبيره على قدرة المؤسسة على تمويل نموها ،و هو ما سيكسبها ثقة الأطراف الخارجية ، إلا أن ضعف هذا المصدر قد يمثل أحد العوائق أمام الحصول على القروض من المصادر الخارجية الأخرى. نظرا لضعف إمكانية التمويل الذاتي و ذلك للأسباب

---

[32]- دريد كمال آل شبيب ، **إدارة مالية الشركات المتقدمة** ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010 ، ص 49

التالية : انخفاض هامش الربح بفعل المنافسة و ارتفاع الأجور ، إضافة إلى ارتفاع المديونية فكل هذه الأسباب جعلت المؤسسة تلجأ إلى مصادر خارجية[33].

2- مصادر التمويل الخارجي.

هناك العديد من مصادر التمويل الخارجي المتاحة أمام المؤسسات و التي نذكرها فيما يلي:

-الائتمان المصرفي :

يعتبر الائتمان المصرفي أحد أهم مصادر التمويل الخارجي التي تلجأ إليها المؤسسات و خصوصا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و يتمثل الائتمان المصرفي في تلك الثقة التي ولها البنك للمؤسسة(أشخاص ,أصحاب المشاريع) بوضع تحت تصرفها مبلغا من المال ، أو تقديم تعهدا من طرفه لفترة محددة يتفق عليها الطرفين ، و يقوم الطرف المقترض في نهاية الفترة بالوفاء بجميع التزاماته ، و ذلك لقاء فائدة يحصل عليها البنك[34].

و يقصد بالائتمان المصرفي تلك القروض قصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك[35].

-التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر:

يعتبر التمويل عن طريق مؤسسات رأس المال المخاطر من الأدوات التمويلية التي تساعد على دعم تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و تقوم فكرة هذا التمويل على قيام مؤسسة رأس المال المخاطر بالمساهمة بنسبة معينة من قيمة الاستثمار دون لجوء المؤسسة إلى القروض البنكية أو مصادر أخرى و هو ما يسمح باقتناء وسائل الاستثمار ، و بالتالي هذا النوع من التمويل يقوم على فكرة المشاركة في الأرباح و الخسائر و هو ما يلائم منظومة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-الائتمان التجاري:

الائتمان التجاري هو أن يقوم البائع بالبيع لأجل للمشتري (المؤسسات الصغيرة و المتوسطة) و بالتالي فالبائع مانح الائتمان يضمن رفع مبيعاته و بالتالي زيادة أرباحه و الحفاظ على وفاء عملائه ، أما المشتري الحاصل على الائتمان فيستمر في مزاولة نشاطاته ، و يحصل على المزايا التالية:

* عدم تحمل التكاليف التشغيلية الائتمان.

---

[33]- طارق الحاج ، **مبادئ التمويل** ، دار الصفاء للنشر ، ط 7 ، عمان ، 2010 ، ص 26.

[34]- صلاح الدين حسن السيسي ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، دار غريب ، القاهرة ، 2002 ، ص 31

[35]- منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998 ،ص 27.

* السهولة في الحصول على الائتمان التجاري من حيث الإجراءات العملية .[36]

-التمويل من المصادر غير الرسمية:

أهم المصادر شيوعا في الدول النامية هي التمويل من المصادر غير الرسمية و خصوصا في المشاريع الناشئة ، و أظهرت الأبحاث في المغرب العربي سنة 2010 من خلال عينة من المؤسسات المصغرة مكانتها في تمويل المشاريع إذ قدرت ب25 %، و 35 % في الجزائر ، و هي تشمل التمويل العائلي و الأصدقاء ، تمويل المؤسسات و الزبائن ، و السوق غير الرسمية للتمويل.[37]

[36]- توفيق عبد الرحيم يوسف ، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفاء للنشر ، ط1, 2002, ص 93

[37] -Y.HAMED. Le financement des micros entreprises , gratice Paris , 2001 , P 05 .

المبحث الثاني : أهمية و واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

تكمن رهانات السنوات القادمة بالنسبة للجزائر في ترقية اقتصاد تعدد حقيقي قائم على التنافس وفي هذا الصدد يمكن القول أن الاهتمام الأكبر للسياسة الاقتصادية ينصب على تشجيع و دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في إطار مشروع اقتصاد وطني يهدف إلى إيجاد إستراتيجية شاملة للنمو الاقتصادية و سوف نحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى مفهوم و مراحل تطور المؤسسات ص و م في الاقتصاد الجزائري و أهميتها و مدى مساهمتها في اقتصاد البلاد و كذا مشكلات تنميتها على مستوى الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: اهمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد اهتمت الجزائر منذ التسعينات بالمشاريع الصغيرة و المتوسطة بشكل واضح ابتداء من سنوات التسعينيات مع تعاقب الإصلاح الاقتصادي حيث كان النسيج الصناعي الجزائري مكونا بالخصوص من المشاريع الصناعية العمومية حيث كانت تمثل % 80 من القدرات الصناعية أما % 20 المتبقية فهي تمثل الصناعات الصغيرة و المتوسطة و هي تابعة للقطاع الخاص و إنشاء وزارة خاصة بهذه المشاريع هو دليل واضح على بداية لاهتمام الجدي بها ، كما أن الاهتمام بالمشاريع ص و م يدخل في إطار توسع القطاع الخاص الوطني من جهة و الأجنبي من جهة ثانية ، ففي هذا الإطار نجد أن من بين 180 مؤسسة فرنسية استوطنت في الجزائر خلال العامين الماضيين ، % 80 منها تابعة للمؤسسات ص و م.[38]

حيث أن هذه المؤسسات أصبحت تكتسي أهمية بالغة من خلال الدور الذي يمكن أن تلعبه في مواجهة أزمة البلاد ، لذا فإن أهمية و دور المؤسسات ص و م في الاقتصاد الوطني يمكن تمثيله فيما يلي[39] :

-تعتبر وسيلة فعالة في القضاء على البطالة : فبلادنا انتهجت سياسة تشغيل هامة ترتكز على إنشاء شبكة واسعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-تلبية الحاجيات المباشرة للمجتمع : و ذلك من خلال توفيرها لبعض المنتجات الاستهلاكية النهائية دون استيرادها من الخارج.

---

[38]- فريدة لرقط و آخرون ، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها** ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات ص و م و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 2003, ص08

[39] - ليلى لولاشي, **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل, جامعة بسكرة, 2003-2004, ص 44-45

-تقوية المؤسسات الكبيرة نظرا لدور و أهمية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير شأنها أن تكون طرفا فعالا يعمل على تقوية المؤسسات الكبيرة عن طريق توفير الاستهلاكات الوسطية ، و ذلك في إطار العقود الباطنية هذا لأن قطاع المؤسسات ص و م ينتظر منه الكثير تعتبر أداة هامة لمواجهة التمركز و التطور الجهوي ، و ذلك كما يلي:

* توفير مناصب شغل و تحسين الدخول على مستوى المناطق الريفية.

* استغلال الموارد و الطاقات سواء البشرية أو الطبيعية المخزنة ، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد و تحرير القدرات الخفية و المتجددة للإنسان.

* توفير التنمية و التطور للمناطق النائية و توجيه الاستثمار و النشاط نحوها.

* التقليل من الضغط على المراكز الحضرية الكبرى.

* الاهتمام بالنشاطات الفلاحية ، حيث أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تلعب دورا فعالا و تكتسي أهمية بالغة في هذا القطاع و يعود هذا إلى سببين هامين هما:

أ -الموارد الطبيعية و الطاقات البشرية التي تتوفر عليها الجزائر في مجال الفلاحة (كبر المساحة المخصصة للأنشطة الفلاحية ، المناخ ، اليد العاملة متواجدة بوفرة ...).

ب – الاهتمام بالفلاحة يعمل على التخفيض من فواتير الواردات التي تشكل بنية كبيرة من المواد الغذائية ذات الاستهلاك الواسع خاصة الحبوب و في مقدمتها القمح.

إذن فإن أهميتها تكمن في أنها قادرة على المساهمة في التنمية الاقتصادية و توفير مجالات العمل و مناصب الشغل لعدد كبير من المواطنين كما أن نشاطها قد امتد من إلى العديد من الأنشطة الاقتصادية المختلفة.[40]

المطلب الثاني: مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

لقد كان تطور المؤسسات ص و م في الجزائر يتحقق بفضل الاستثمارات التي تنجزها الخواص ما بعد الاستقلال السياسي سنة 1962إلى يومنا هذا و ظلت هذه المؤسسات و المتمثلة في استثمارات الخواص وفقا للإجراءات التي وضعتها الدولة لتوجيهيها

[40]- بن عمارة منصور ، **المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطورها في الاقتصاديات المغاربية, جامعة باجي مختار, عنابة, أيام 25-28 ماي 2003, ص 11-12.

و تحديد مجالات تدخلاتها و كانت هذه القوانين تواكب الخطاب السياسي السائد في كل فترة من فترات تطورها ، و منذ الاستقلال إلى يومنا هذا وضعت عدة قوانين تحكم نظم سير القطاع الخاص .

أولا: مرحلة ما بعد الاستقلال (1962–1984)

لقد عرفت الجزائر منذ الاستقلال حركة من التعديلات و التشريعات و القوانين المتعلقة بالاستثمارات الأجنبية تحديدا في خطة التنمية المتعددة آنذاك لم تعرف انفتاحا تجاه الاستثمار الخاص الوطني فقد كانت مشاريع التنمية كلها بالدولة فاسحة المجال.[41] و ضمن أطر محددة الاستثمار الأجنبي ، إذ مباشرة بعد الاستقلال أقرت الحكومة بأول قانون يتعلق بحرية الاستثمار هو القانون رقم 63 / 277 الصادر بتاريخ 26 جويلية 1963 الذي جاء صريحا في هذا المجال حيث تنص مادته التالية على ما يلي :[42]

–أن حرية الاستثمار معترف بها للأشخاص الطبيعيين و المعنويين الأجانب ، و ذلك حسب إجراءات النظام العام.

–و حسب ما تشير إليه هذه المادة فإن القانون كان موجها أساسا للمستثمرين الأجانب و في هذا ما يعبر على طبيعة هذه المرحلة التي كان فيها الأجانب يسيطرون على حصة لا بأس بها من النشاط الاقتصادي و لم تتم الإشارة إلى المستثمرين الوطنيين إلا في معرض الحديث عن الشركات المختلطة ففي المادة 23 من هذا القانون أشارت إلى تدخل المال الوطني مرتبطا برأس المال الأجنبي كما يلي:

* تتدخل الدول بالاستثمارات العمومية في إنشاء مؤسسات و شركات وطنية أو شركات مختلطة بمساهمة رأس المال الأجنبي أو الوطني بفرض تحقيق الشروط الضرورية لبناء الاقتصاد الاشتراكي.

على الرغم من الامتيازات التي تضمنتها هذه القوانين بالنسبة للاستثمارات الأجنبية التي قدمت لها فإن حركة التأمينات التي شنتها الجزائر المستقلة آثار تخوف المستثمرين الأجانب و حتى الوطنيين مما دفعهم إلى تهجير رؤوس أموالهم و غلق مصانعهم و مؤسساتهم و في سنة 1966 و تطبيقا لتعليمة مجلس الثورة فيما يتعلق برأس المال في إطار التنمية الاقتصادية و مكانة ، و أشكاله و الضمانات الخاصة به صدر الأمر رقم 66 / 284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966 و الذي يشكل مع النصوص التي يستند إليها القانون الاستثماراتي فقد وضع هذا الأمر في إطار منظما أكثر نضجا بتتويجه تدخل رأس المال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي

---

[41]- عبد المليك مزهودة ، **التسيير الإستراتيجي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25–28 ماي, 2003, ص 887

[42]– شريف بقة و آخرون ، **تحليل و تقييم تجربة المؤسسات ص و م في الجزائر** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و **تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية** ، جامعة سطيف ، أيام 25–28 ماي, 2003, ص 233.

و ذلك للتكفل الحقيقي بالاستثمارات الخاصة أجنبية كانت أم وطنية ، و هو يستهدف ضد العثرات و النقائص التي كانت تشوب قانون الاستثمارات لسنة 1963 لقد أقر قانون 1966 المتعلق بالاستثمارات ضرورة إعطاء المكانة اللائقة للقطاع الخاص بشقيه الأجنبي و الوطني ووضع لذلك مبادئ و أسس و ضمانات تحكمها الدولة كما ورد في نفس المادة ضرورة حصول المستثمر على رخصة مسبقة حسب معايير حددها الباب الثلث من الأمر و قد ميز هذا القانون بين الرخصة التي تمنح للمستثمر الأجنبي و الرخصة التي تمنح للمستثمر الوطني حسب عدة معايير:

– فبالنسبة للمستثمر الوطني يأخذ بعين الاعتبار ما يلي:[43]

* القطاع الاقتصادي و المنطقة الجغرافية للمؤسسة .

* حجم مساهمة المشروع في الاقتصاد الوطني .

–أما المستثمر الأجنبي فيراعي في منحه رخصة الاستثمار ما يلي:

* حجم مساهمة مشاريعه في فتح الأسواق الخارجية) التصدير.

* حجم استعماله و استفادته من المواد الأولية المحلية .

و ذلك بالاتفاق مع وزارة المالية ، التخطيط أو الوزارة الوصية على نوع النشاط المستثمر فيه و الاستثمارات التي تقل قيمتها عن 500,000دج يقوم الوالي بمنح هذا الترخيص أما الاستثمارات التي تزيد عن ذلك الترخيص فيها يمنحه بقرار وزاري بناء على رأي اللجنة الوطنية للاستثمارات التي شكلت خصيصا لذلك و اعتبارا لهذا لجأت الدولة إلى صياغة قانون آخر للاستثمارات سنة 1982القانون رقم 982 / 11 المؤرخ في 21 أوت 1982 و هو القانون المتعلقة بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني و الذي يهدف إلى تحديد الأدوار المنوطة بالاستثمارات الاقتصادية للقطاع الخاص ، و كذا إطار ممارسة النشاطات الناجمة عنها ، و شروطها) حسب ما جاء في المادة 1 من نفس القانون (و قد فصل هذا القانون بصفة نهائية في كيفية الحصول على الرخصة و كذا الحدود القصوى للاستثمار في المادة 11 منه إشارة واضحة إلى الصناعات ص و م في معرض الحديث عن الميادين التي يجوز لأنشطة القطاعات الخاص الوطني النمو فيها ، و التي تهدف إلى:

–المساهمة في توسيع القدرات الإنتاجية الوطنية و في إنشاء مناصب العمل و تعبئة الادخار و تحقيق التكامل مع القطاع الاشتراكي من خلال المساهمة في أنشطة المرحلة الأخيرة من التحويل الصناعي.

---

[43] - شريف بقة و آخرون ،مرجع سبق ذكره ، ص233-234

و عليه ففي هذه الفترة كان لذا القطاع دور محدود للغاية سواء على المستوى العددي أ و من حيث مساهمتها في التنمية الاقتصادية ، و هو ما يعكسه ضعف المعدل السنوي لإنشاء هذه المؤسسات ، حيث لم يتعدى 600 م سنويا و في قطاعات اقتصادية محددة مع إمكانية استمرارية و نمو ضعيفة .[44]

ثانيا : المرحلة الثانية (1982 إلى ما قبل 1993)

بعد ما أثبتت الإستراتيجية التنموية التي اعتمدتها الجزائر (إستراتيجية الصناعات الثقيلة) إلى غاية الثمانينيات من القرن الماضي فشلها في تحقيق الأهداف المرجوة و مع تفاقم الأزمة الاقتصادية منذ سنة 1986 (الأزمة البترولية) بسبب التغيرات في الاقتصاد العالمي من اقتصاد ثنائي القطب إلى اقتصاد أحادي القطب يمتاز بهيمنة النظام الرأسمالي المعبر عنه باقتصاد السوق ، و كذا عولمة الاقتصاد ، بات من الضروري إعادة النظر في طريقة تسيير الاقتصاد الوطني .[45]من خلال إحداث إصلاحات و تغييرات على السياسة الاقتصادية الوطنية وفتح المجال أكثر أمام القطاع الخاص و المتمثل أساسا في المؤسسات ص و م إعطائه اكبر حرية من النشاط ، و رفع القيود و العوائق التي كانت تقيم و تحد من نشاطه و توسعه و قد رافق ذلك صدور عدة قوانين و مراسيم تشجيع على تنمية هذا القطاع و دفعه أكثر للمشاركة في الحياة الاقتصادية من أهمها :[46]

1. سنة 1982 صدور قانون تنظيمي جديد متعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (قانون 82 – 11 المؤرخ في 1982.08.08) و الذي منح للمؤسسات ص و م بعض الإجراءات التحفيزية تمثلت خاصة في:

-حق التمويل الضروري على التجهيزات و في بعض الحالات المواد الأولية.

-القبول المحدد بالتراخيص الشاملة للاستيراد ، و كذا بالنسبة لنظام الاستيراد دون دفع.

2. سنة 1983 إنشاء ديوان توجيه ، المتابعة و التنسيق للاستثمار الخاص (OSCIP), و الذي أسندت مهامه إلى الغرفة الوطنية للتجارة و من بينها ما يلي:

-توجيه الاستثمار الخاص الوطني نحو نشاطات و مناطق يمكنها الاستجابة لاحتياجات التنمية و ضمان تكاملها مع القطاع العمومي.

---

[44]-شريف بقة و آخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص234

[45] -عثمان لخلف ، **دور و مكان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية, جامعة الجزائر, 1995 ، ص35

[46]- محمد بوعزة ، الطاهر بن يعقوب ، مرجع سبق ذكره ، ص 237 – 238

– ضمان تكامل أحسن للاستثمار الخاص في سيرورة التخطيط[47].

3. سنة 1988 و في إطار التحضير للانتقال من الاقتصاد نحو اقتصاد السوق لتحقيق التنمية الاقتصادية، و فتح المجال للقطاع الخاص ضمن الإطار القانوني المناسب لتطوير الاستثمار الخاص ، حيث تم إصدار القانون 88-25 المؤرخ في 19-07-1988 و الذي حرر سقف الاستثمار الخاص و سمح للمستثمر الخاص في مجالات جديدة ، على أ نتكون هذه المشاريع تدخل في لإطار النشاطات التي تعتبرها الدولة ذات أولوية كما وضع حدا لاحتكار المؤسسات العمومية على التجارة الخارجية و فتحها في وجه القطاع الخاص.

و شرعت الجزائر في إصلاحات اقتصادية و هيكلية تهدف أساسا إلى :[48]

-إحلال اقتصاد السوق محل اقتصاد مسير إداريا.

-البحث عن أكبر قدر من الاستقلالية للمؤسسات العمومية ، و إخضاع للقواعد التجارية.

-تحرير التجارة الخارجية و الصرف.

-استقلالية البنوك التجارية و بنك الجزائر.

4. سنة 1990 صدور قانون النقد و القرض رقم 90-10 المؤرخ في 14-04-1990 و الذي ينظم حركات رؤوس الأموال و يشجع كل أشكال الشراكة دون أي استثناء كدعم حرية الإشهار الأجنبي حيث سمح للقطاع الخاص بإنشاء المؤسسات المشتركة و التي كانت حكرا على القطاع العمومي.

5. سنة 1996 صدور المرسوم التشريعي رقم 91-37 المؤرخ في 19-02-1991 المتعلق بتحرير التجارة الخارجية و في إطاره تم الاعتراف الرسمي بالدور الذي يمكن أن يؤديه القطاع الخاص لتحقيق الإقلاع الاقتصادي في ظل توجه الاقتصادي الوطني نحو اقتصاد السوق. و عليه فهذه المرحلة عرفت تحضير الإطار القانوني و التشريعي و مباشرة الإصلاحات الاقتصادية بهدف الانتقال إلى اقتصاد السوق و ترك المجال أكثر للقطاع الخاص للمساهمة في مختلف الأنشطة الاقتصادية.

ثالثا : المرحلة الثالثة (1993 إلى يومنا هذا)

---

[47]- الصديق بوقرة ، مساهمة **المؤسسات ص و م في النمو الاقتصادي** ، دراسة قياسية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، **تخصص اقتصاد تطبيقي** ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2008-2009, ص 59

[48] – عبد الحكيم عمران ، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات ص و م** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ، 2006 ، ص

شهدت هذه المرحلة تحولات عميقة في الاقتصاد الوطني ، تكريسا للانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق الذي يلعب فيه القطاع الوطني و الأجنبي دورا أساسيا ، و تم ذلك خاصة في النقد الدولي و البنك الدولي. و قد أولى هذا البرنامج أهمية كبيرة للقطاع الخاص و ترقية الاستثمار في المؤسسات ص و م[49]

و شهدت هذه الفترة اتخاذ عدة إجراءات و صدور العديد من التشريعات و القوانين المنظمة لقطاع المؤسسات ص و م و هو ما تساهم في تطوره أهمها:

1. سنة 1993 تم اتخاذ مجموعة من التدابير تمثلت في:

أ .إنشاء وزارة المؤسسات ص و م و الصناعات التقليدية في شهر جويلية من عام 1993 بكافة الصلاحيات و التي حددت لها المهام التالية :[50]

-تنمية المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطويرها.

-تقديم الحوافز و الدعم اللازم لتطوير المشروعات الصغيرة و المتوسطة.

-المساهمة في إيجاد الحلول للقطاع المؤسسات ص و م.

-إعداد النشرات الإحصائية اللازمة و تقديم المعلومات الأساسية للمستثمرين في هذا القطاع.

-تبني سياسة ترقية للقطاع و تجسيد برنامج التأهيل الاقتصادي للمؤسسات ص و م.

ب . صدور المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05-10-1993 المتعلق بترقية الاستثمار و في إطار تم تكريس حرية الاستثمار الخاص الوطني و الأجنبي ، بمنع امتيازات جديدة لتنمية القطاع الخاص عن طريق المؤسسات ص و م ، و السماح لها بالنشاط و الاستثمار في كثير من المجالات على غرار مثيلاتها في الاقتصاديات المتقدمة و يمكن تلخيص أهم ما تضمنها هذا المرسوم فيما يلي:[51]

-حق الاستثمار بكل حرية.

-ضمان المساواة بين القطاع الوطني و الأجنبي.

-إنشاء وكالة خاصة بترقية الاستثمار و دعمه و متابعته.

---

[49]- الصديق بوقرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 61

[50]- سعيد بريبش ، **المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجزائر** : دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني ، مجلة آفاق ، العدد 05 ، جامعة، عنابة مارس 2001 ، ص 28

[51]- سعيد بريبش ، مرجع سبق ذكره ، ص 29.

-تقليص آجال دراسة الملفات (60 يوما) كحد أقصى.

2. سنة 1994:

-تم اعتماد الإطار القانوني الذي يسمح بخوصصة المؤسسات العمومية ليتم الشروع فيها ابتداء من سنة 1995.

-إنشاء الشباك الوحيد لوكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات في سنة 1994 ، من أجل مساعدة المستثمرين على إتمام الإجراءات الإدارية في أقل مدة ممكنة.[52]

3. سنة 2001:

-تم إصدار قانون استثمارات جديد لدعم و إعطاء للتعديلات السابقة و يتضمن :[53]

-إنشاء الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمارات ، و التي يمثل لنشاط وكالة ترقية و تدعيم و متابعة الاستثمارات ، مع ضمان لامركزية نشاطات هذه الوكالة مما يسمح بالقضاء على مركزية اتخاذ القرار و هذا من خلال إنشاء المكاتب الجهوية.

-إنشاء المجلس الوطني للاستثمار و الذي من مهامه اقتراح إستراتيجية و آليات تطوير الاستثمار.

* صدور القانون التوجيهي رقم 18/01, المؤرخ في 12-12-2001 المتعلق بترقية المؤسسات ص و م و من بين أهم أهدافه ما يلي :[54]

-تشجيع بروز مؤسسات جديدة و توسع ميدان نشاطها.

-ترقية و توزيع المعلومة ذات الطابع الصناعي و التجاري و الاقتصادي و المهني و التكنولوجي المتعلقة بالمؤسسات ص و م.

-إدراج تطوير المؤسسات ص و م في حركية التطور و التكيف التكنولوجي.

-ترقية إطار تشريعي و تنظيمي ملائم لتنمية المؤسسات ص و م.

-تسهيل حصول المؤسسات ص و م على الأدوات و الخدمات المالية الملائمة لها.

-تحسين الأداء البنكي في حالة معالجة ملفات تمويل المؤسسات ص و م.

-ترقية تصدير السلع و الخدمات التي تنتجها المؤسسات ص و م.

4. سنة 2002:

---

[52] - حلموس الأمين ، **دراسة إستشراقية** ، حول مدى استعداد المؤسسات ص و م لتطبيق إدارة المعرفة ، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011 ص 23-24

[53]- الصديق بوقرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 62

[54] - قانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 12ديسمبر 2001, يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م الجريدة الرسمية السنة c38 العدد 77, (15-12-2001) ص 6-8.

تم صدور المرسوم التنفيذي رقم 02-373 المؤرخ في 11-11-2002 و المتضمن إنشاء صندوق ضمان القروض للمؤسسات ص و م و تحديد قانونه الأساسي, و يهدف هذا الصندوق إلى ضمان القروض للاستثمارات التي تنجزها المؤسسات ص و م.[55]

المطلب الثالث : مشكلات تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري

رغم كل ما يقال عن مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعلى نحو يرغب الكثير في إقامتها إلا انه في نفس الوقت تثار مشكلات التي قد تعوق، بل تحد من إمكانية انطلاق هذه المشروعات وتختلف هذه المشكلات من حيث شدتها وخطورتها ومدى تأثيرها على مسار هذه المشروعات وتهديدها لوجودها واحتمالات نموها، ويعتبر التعرف عليها أمرا ضروريا لإيجاد أفضل السبل والوسائل لمعالجتها، وفي هذا الإطار أشارت الدراسات أن هذه المشكلات تبلورت أساسا في مجال الحصول على الخامات ومستلزمات الإنتاج، ناهيك عن المدخل البشري ذو الكفاءة التكنولوجية العالية، وهو ما يرتبط بمشاكل التقدم الفني والزمني للآلات إضافة لذلك نجد مشاكل التسويق، الإدارة ويقال عادة إن أهم تلك المشكلات تمثلت في المشكلات المالية ويمكن رصد أهمها فيما يلي[56]:

1- الصعوبات المالية:

*** صعوبة التمويل:**

من المفروض أن المصدر الرئيسي لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو التمويل الذاتي، أي الاعتماد على المدخرات الفردية التي عادة ما تكون غير كافية، خاصة في البلدان النامية نتيجة لضعف المداخيل فيها، ولهذا تلجأ هذه المؤسسات إلى التمويل الخارجي أو الائتمان، وهنا تصطدم بصعوبة الحصول على الأموال التي تحتاجها لممارسة نشاطها.

لقد انتهت العديد من الدراسات إلى أن إمكانية وصول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للائتمان محدودة، وأن المؤسسات المالية لا ترغب في تمويلها وقد لا تستطيع المخاطرة بتقديم الائتمان لها خاصة في البلدان النامية، وتزداد حدة مشكلة التمويل إذا ما علمنا أن هذه الدول تفتقر إلى المؤسسات المالية المتخصصة في التعامل مع هذه المؤسسات وان وجدت فإن إمكانياتها تكون ذات قدرات مالية محدودة، ناهيك عن الشروط الصعبة التي توضع لتوفير الأموال المطلوبة من حيث شروط الاقتراض الصعبة، وعدم القدرة على التسديد وطلب البنوك لضمانات عينية ذات قيمة، نادرا ما تتوفر لدى هذه المؤسسات وتفضيلها تمويل الأنشطة التجارية(استيراد– استيراد) على الأنشطة الإنتاجية، وغياب ميكانيزمات تغطية المخاطر المرتبطة بالقروض الممنوحة للمؤسسات

---

[55]– الصديق بوقرة ، مرجع سبق ذكره ، ص 66

[56] –محمد كمال خليل الحمزاوي، اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر،2000 , ص 103

خطر الصرف، تغيير أسعار الفائدة(...، زيادة على عدم توفر صندوق خاص بضمانات القروض كما لا تستفيد هذه المؤسسات عادة من تمويل الامتياز ممثلا في خطوط قروض خارجية.

وقد أكد تحقيقا للبنك العالمي أن % 80 من المؤسسات محل تحقيق تم إنشاؤها بأموال خاصة بنسبة 100% وهو ما يترجم صعوبة تحرير قروض من النظام المالي والبنكي بسبب شروط الاقتراض الصعبة ومستوى الضمانات المطلوبة.[57]

لهذا تلجأ المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى سوق الإقراض غير الرسمي والاقتراض منها بأسعار فائدة مرتفعة جدا، إضافة إلى تشدد أصحاب القروض فيما يخص طلب الضمانات المالية لتأمين عمليات الإقراض.[58]

*** صعوبات تتعلق بالجهاز الإنتاجي:**

إذ يتطلب استيراد مدخلات الإنتاج توفر عملة صعبة بالقدر الكافي وهو ما لا يتوفر في كل الأحوال لهذه المؤسسات مقارنة بالمؤسسات الكبيرة.

*** صعوبات جبائية:**

"من حيث اقتطاع الرسوم والضرائب المطبقة على أنشطة هذه المؤسسات في طورها الاستغلالي وارتفاع الضغط الجبائي، الذي كان من نتائجه توقف عدة مشروعات إنتاجية عن النشاط، وبالتالي فقدان العديد من مناصب الشغل، كما أن الحوافز الضريبية المقدمة لتشجيع التنمية الصناعية، والتي تتضمن الإعفاء الضريبي لفترات عادة ما تكون معقدة، وتخدم الهيئات الكبيرة، وهذا يؤدي إلى تنامي الأنشطة الموازية التي تصب في خانة التهرب الضريبي، إلى جانب وجود صعوبات جمركية نتيجة الإجراءات المتخذة من طرف الإدارة الجمركية التي لم تتكيف بعد مع القوانين والآليات الجمركية والبعد عن التطبيقات والأعراف الدولية[59]."

2 – المشكلات الإدارية و القانونية:

*** ضعف دراسات جدوى اقتصادية دقيقة:**

فصاحب المؤسسة الصغيرة يفتقد عادة إلى الكفاءة اللازمة توفرها عن إعداد دراسة جدوى المشروع، كما انه كثيرا ما يخلط بين أعمال المشروع والأعمال الخاصة، أي انه لا يفصل بين الذمة المالية للمؤسسة والذمة المالية الخاصة به، مما يؤدي إلى محدودية

---

[57]– عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أساليب تطوير قدرتها التنافسية، الدورة التدريبية حول تمويل **المؤسسات** الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8-9 افريل, 2002, ص 5

[58]– فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافية بوروبة، دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها، الدورة التدريبية حول: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر, 25-28 ماي, 2003, ص 7

[59]– عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 5

الأرباح المحتجزة، كما أن الملكية الفردية أو العائلية تستوجب تعيين الأبناء والأقارب بصفة عادية لإدارة المؤسسة، ومنه ممارسة الصلاحيات بشكل مركزي وبالتالي التأثير على النمو السريع للمؤسسة.

"معظم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمتاز بأنماط تنظيم وتسيير اقل من الحد الأدنى الذي يتطلبه اقتصاد تنافسي، أين تشكل المنافسة الشرط الأساسي لممارسة أي نشاط اقتصادي، وهذه الوضعية ناتجة عن الانفتاح الكلي للسوق، وغياب التأهيل لهذه المؤسسات، وهو ما ينطبق على معظم الدول النامية التي تمر بمرحلة تحول نحو اقتصاد السوق الحرة حالة الجزائر مثلا(، وعدم إلمام مدير المؤسسة بكل وظائف الإدارة و المعرفة الفنية وعدم الدراية بمشاكل الإنتاج أو التسويق أو التمويل، ونقص الإمكانيات والمؤهلات لتطوير آفاق المشروع باعتبار انه من غير الممكن أن يكون الشخص الواحد على علم تام وكاف بكل هذه المسؤوليات".[60]

* المؤسسة لا تعاني فقط من مشاكل التمويل بل كذلك **مناخ الاستثمار** كالآتي:[61]

– إشكالية العقار الصناعي :

إن إشكالية العقار المطروحة تكمن أكثر في عدم الاستغلال الأمثل و العقلاني و الرشيد للمساحات الموجودة في الجزائر.

– مشكلة التموين بالمواد الأولية و قطع الغيار:

نظرا لما يعانيه السوق المحلي من النقص في المواد الأولية و قطع الغيار شهدت الصناعات بمختلف أنواعها تعطلات عديدة بسبب التقطعات في المخزونات هذا ما أدى بها إلى الاستيراد رغم تكاليفه المرتفعة أو البحث عن شريك و لو كان ذلك مكلفا.

– عراقيل متعلقة بالإطار القانوني :

إن كثرة القوانين و عدم استقرارها طيلة العشرية الأخيرة بحيث أن هناك دائما إصدار جديد لقوانين و تعديلات ، و هذا في حد ذاته عامل طارد لمستثمرين بحيث يزرع فيهم الشك و الخوف، خاصة و أننا نعلم أن المستثمر

جبان يرغب في ممارسة نشاطه في ظل إطار قانوني واضح و ثابت.

– الضغط الضريبي:

---

[60]– محمد كمال خليل الحمزاوي, مرجع سبق ذكره، ص 203.

[61] - احمد رحموني " المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري" المكتبة المصرية للنشر و التوزيع, 2011 , ص 79

إن السياسة الضريبية غير واضحة من الناحية الاعفائية و للدليل عن هذا القول فما عليك إلا الذهاب إلى إدارات الضرائب تجد أن بعض من الإدارات لا تفقه في كيفية منح هذه الإعفاءات.

– معوقات التسويق:

تتمثل في معوقات التسويق المحلي, معوقات التسويق الخارجي.

– المعوقات البيروقراطية:

كبطء العمل الإداري, صعوبة فهم الموظف المعني في الدولة لتفاصيل طلب المنشاة, الفساد الإداري..الخ

– معوقات مهارية:

و تتمثل في ندرة مهارة العاملين, ندرة التأهيل العلمي و الخبرة العلمية.

– السوق السوداء:

انخفاض أسعار العملات في السوق السوداء.

– عدم وجود سوق مالية متطورة وارتفاع معدلات الفائدة على التسهيلات الائتمانية.

جدول1 : أسباب فشل المؤسسات التجارية الصغيرة حسب أصحاب العمل والدائنين.

أسباب الفشل أو ظروفه	النسبة المئوية للشركات المتضررة	
	أراء أصحاب المؤسسات	أراء الدائنين
الكساد التجاري	68	29
عدم كفاءة الإدارة	28	59
عدم كفاية رأس المال	48	33
الديون الهالكة	30	18
المنافسة	40	9
الهبوط في قيمة الموجودات	32	6
الموقع السيئ للشركة	15	3
الفوائد المرتفعة على الاقتراض	11	2
تغيير غير ملائمة في منطقة العمل	11	2

المصدر: كليفورد بومياك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989, ص 40.

من خلال الجدول نلاحظ أن الأسباب الرئيسية والأساسية لفشل هذه المؤسسات هي سوء الإدارة وعدم كفاية رأس المال، لكن أصحاب الأعمال التجارية الفاشلة لا يرون أنفسهم بنفس الطريقة التي يراهم الآخرون، ونادرا ما يعترفون بفشلهم أو عدم قدرتهم على إدارة مؤسساتهم بشكل فعال، بل في الغالب يعزون فشلهم إلى أسباب أخرى، كالموقع السيئ والمنافسة الشديدة و ... الخ.

*** القدرة الضعيفة على المنافسة:**

تعتبر ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الأسباب التي تؤدي إلى فشلها وهذا الضعف يكون نتيجة لمجموعة من العوامل من أهمها:

-عدم قدرة العمل التجاري على التغلب على التكاليف المنخفضة للمنافسين الأكثر كفاءة خاصة المؤسسات الكبيرة التي تنشط في نفس المجال.

-الموقع السيئ الذي يتم تحديده في غالب الأحيان على أساس معايير شخصية مثلا في المدينة حيث توجد العائلة أو قرب المنزل ...الخ والتي ليس لها علاقة بالعمل، كما انه وبعد إقامة المشروع يرفض الانتقال إلى مكان آخر حتى بعد تضاؤل حجم السوق بشكل كبير.

-عدم فهم واستيعاب التغيرات التي تحدث في البيئة المحيطة بالمؤسسات والتي تستوجب عليها مجاراة الأوضاع الاقتصادية و التركيبات الاجتماعية الجديدة و إلا فإنها ستنتهي بالفشل.[62]

*** سوء استعمال براءة الاختراع:**

إن نظام براءة الاختراع يطرح مشكلة خطيرة للمصنعين الصغار، فالمؤسسات الكبيرة على خلاف المؤسسات الصغيرة استفادت في السنوات الأخيرة من أعداد متزايدة من براءات الاختراع، التي منحت لها سواء من قبل الموظفين فيها أو من قبل أشخاص غرباء عنها، أما أصحاب المؤسسات الصغيرة فإنهم يفتقرون في معظم الحالات إلى الأموال الضرورية لتجسيد ابتكاراتهم ونقلها إلى مرحلة الإنتاج والتوزيع، ويصبح أسهل عليهم بيعها إلى المؤسسات الكبيرة مقابل عدة آلاف من الدولارات وريع على الإنتاج، كما يواجه صاحب الابتكار صعوبة منع التعدي على حقوق هذه البراءة بسبب ارتفاع تكاليف النزاعات، وقد صرح " لويس ايفا نز " أحد أعضاء مجلس أمناء جمعية المشروعات الصغيرة الوطنية إلى التعليق بأن" براءة الاختراع في الوقت الحاضر تساوي فقط المال الذي يستطيع المرء أو يرغب في إنفاقه لذلك الغرض".[63]

*** عدم استقرار النصوص القانونية:**

وتعدد التأويلات المقدمة لها فيما يتعلق بهذه المؤسسات مما يعجزها ويحد من قدرتها على العمل والانطلاق لمواكبة التغيرات السريعة في الأسواق وعوامل المنافسة المتصاعدة والمتزايدة يوما بعد يوم، إضافة إلى المدة الطويلة التي تستغرقها معالجة مشاكل هذه المؤسسات، وتفشي ظاهرة الرشوة والمحسوبية.

3 – مشكلات العمالة:

---

[62]- كليفورد بومياك، أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989 ، ص 42

[63]- كليفورد بومياك , مرجع سبق ذكره, ص 42.

تسرب اليد العاملة من المشروعات الصغيرة والمتوسطة إلى المؤسسات الكبيرة، نظرا لما توفره هذه الأخيرة من مزايا من حيث الأجور وتوفر فرص اكبر للترقية، مما استوجب توظيف يد عاملة جديدة باستمرار اقل خبرة وكفاءة، وتحمل أعباء تدريبهم وهو ما من شأنه أن يؤثر سلبا على نوعية السلع والخدمات التي تنتجها هذه المؤسسات إلى جانب ارتفاع التكاليف[64].

4 – المشكلات التسويقية:

-نقص الكفاءات التسويقية والقوى البيعية عموما، وعدم الاهتمام بالبحوث التسويقية، ونقص المعلومات عن حاجات السوق في ظل المنافسة، وشدتها بين هذه المؤسسات و المؤسسات الكبرى من ناحية، والمنافسة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الوطنية والمؤسسات الأجنبية من ناحية أخرى.

-نقص الخبرة وظهور صناعات ومنتجات بديلة باستمرار وبتكلفة اقل إضافة إلى عدم وجود أسواق جديدة، وضيق الأسواق القديمة، بسبب التدفق غير المنضبط للسلع المستوردة من جهة ولضعف القدرة الشرائية من جهة أخرى.[65]

---

[64]– عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، مرجع سبق ذكره، ص 5

[65]– فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كاتيا بوروبة، مرجع سبق ذكره، ص 9.

المبحث الثالث: البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الركيزة الأساسية لأي اقتصاد بسبب أهميتها و دورها في دعم التنمية الاقتصادية و الاجتماعية حيث يبرز دورها أكثر من خلال تعددها فهي تلعب دورا استراتيجيا في الاقتصاديات المحلية و العالمية ، وبزيادة عولمة مصادر التمويل و ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية، أصبحت البنوك التجارية تبحث عن عملاء جدد من بينهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات ص و م و اهم التقنيات الحديثة المستخدمة

أولا : طرق تمويل المؤسسات ص و م

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و ذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها توفيرها لتشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة نشاط الممول إلى قروض الاستغلال و قروض الاستثمار:[66]

1- قروض الاستغلال :

و هي القروض الموجهة لتمويل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة التي غالبا لا تتعدى 12 شهرا و تتمثل في:

-اعتمادات الصندوق :

و هو اتفاق يتعهد بموجبه البنك بوضع مبالغ تحت تصرف الشخص و ذلك وفق مدة محددة و قد يتفق على أن يسحب المستفيد هذه المبالغ دفعة واحدة أو على دفعة واحدة أو على دفعات متتالية وقد يأخذ فتح الاعتماد شكلا بسيطا أو شكل حساب جاري ، و تأخذ اعتمادات الصندوق عدة أشكال هي:

أ -تسهيلات الصندوق :

و هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة أو القصيرة جدا التي تواجهها المؤسسة و عادة ما يتم اللجوء إلى مثل هذه القروض في فترات معينة كنهاية الشهر مثلا ، و عادة لا تتجاوز مدتها بضعة أيام.

---

[66]- حياة نجار ، مليكة زغيب ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول " البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية " , جامعة 8 ماي 1954, قالمة, 7 و 8 ديسمبر 2004, ص 162-163

ب – الكشف البنكي :

تستفيد منه المؤسسة التي تسجل نقصا في الخزينة ناجما عن كفاية رأس المال العامل ، و مدته قد تصل إلى السنة ، و هو يعني المبلغ الذي يسمح البنك لعملية يسحبه بما يزيد عن رصيد حسابه الجاري ، و يقرض البنك فائدة على العميل خلال الفترة التي تسحب فيها مبالغ تفوق رصيد الدائن في الحساب الجاري ، و يتوقف حساب الفائدة بمجرد عودة الرصيد من المدين إلى الدائن.

ج –قرض الموسم :

و هو قرض على الحساب الجاري قد يمتد إلى أكثر من 9 أشهر، و يستخدم لتمويل نشاط موسمي لمؤسسة معينة, حيث يوجه لسد حاجيات الخزينة الناجمة عن هذا النشاط الموسمي.

د – القروض بالالتزام :

و في هذه الحالة لا يتم تقديم المبالغ المالية للمؤسسات بصورة مباشرة و إنما إعطاء ثقة للبنك فقط ، حيث يتمثل القرض في الضمان الذي يقدمه البنك للعميل لتمكينه من الحصول على أموال من جهة أخرى ، و يكون البنك مخيرا على إعطاء الأموال إذا عجز العميل عن الوفاء بالتزاماته.[67]

2– قروض الاستثمار:

و هي القروض الموجهة لتمويل تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة.

– قروض متوسطة الأجل:

توجه القروض المتوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي تتجاوز مدة استعمالها 7 سنوات مثل الآلات و المعدات ووسائل النقل و تجهيزات الإنتاج بصفة عامة حيث لا يجب أن تتجاوز مدة حياة الأصل الممول مدة القرض ، و نظرا لطول المدة فإن البنك يكون معرض لخطر تجميد الأموال ناهيك عن المخاطر الأخرى المتعلقة باحتمالات عدم السداد و التي يمكن أن تحدث تبعا للتغيرات التي يمكن أن تطرأ على مستوى المركز المالي للمقترض.

و يمكن التمييز بين نوعين من القروض المتوسطة الأجل:

أ –القروض القابلة للتعبئة:

---

[67]- حياة نجار ، مليكة زغيب, مرجع سبق ذكره, ص 162-163

و هي القروض التي تسمح للبنك بالحصول على السيولة عند الحاجة إليها انتظار أجل استحقاق القرض الذي يمنحه ، و ذلك عن طريق إعادة خصم هذا القرض لدى مؤسسة مادية أخرى أو لدى معهد الإصدار مما يسمح له بالتقليل من خطر تجميد الأموال لفترة طويلة.

ب – القروض الغير قابلة للتعبئة :

و هي القروض التي يكون فيها البنك مخيرا على انتظار سداد القرض لأنه لا يتوفر على إمكانية الخصم لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى مصدر الإصدار و هنا تظهر المخاطر المرتبطة بتجميد الأموال بشكل أكبر(مخاطر أزمة السيولة) و لتفادي هذه المخاطر يجب على البنك أن يحسن دراسة ملفات القروض برمجتها زمنيا بالشكل الذي يحول دون عجز خزينة.

–قروض طويلة الأجل :

يستند هذا النوع من القروض إلى مصادر خارجية طويلة الأجل في الغالب لتمويل كل الاحتياجات ذات الطبيعة الدائمة للمؤسسات المستفيدة منها ، وفي غالب الأحيان لا يتجاوز التمويل % 70 من مبلغ المشروع ، أما مدته فتفوق 7 سنوات و هي مرتبطة بإمكانيات المؤسسة المقترضة في التسديد أما الضمانات المطلوبة في هذا النوع من القروض فهي : الرهن الرسمي بالدرجة الأولى ، الكفالة ، الرهن الحيازي و أحيانا الكفالة المصرفية.

ثانيا : أهم التقنيات الحديثة المستخدمة في تمويل المؤسسات ص و م

تعتمد هذه التقنيات الحديثة على توفر الشروط الأساسية لتجاوز مشكلة ارتفاع درجة المخاطرة و عدم التناظر في المعلومات و تتمثل هذه الشروط في :[68]

–تطوير طرق تقديم الخدمات المالية و تنويعها و تكييفها مع احتياجات هذه المؤسسات.

–تخفيض تكاليف إدارة القروض عن طريق تطبيق التقنيات الحديثة في جمع و معالجة المعلومات و بذلك تسهيل عملية الإقراض ، إضافة إلى إمكانية تعاون البنوك مع الجمعيات المهنية لهذه المؤسسات و كذا مؤسسات الدعم المختلفة لهذا القطاع بهدف الحصول مع معلومات أكثر دقة أو حتى على ضمانات مالية أو شبه مالية منها.

و من بين أهم هذه التقنيات المستحدثة و التي أثبتت نجاعتها نذكر منها:

1– نظام تصنيف الائتمان (Credit Scoring):

---

[68] – هارون الطاهر ، فطيمة حفيظ ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 افريل 2006, ص 378

هذه الطريقة بدأ تطبيقها في أوائل التسعينيات من طرف البنوك التجارية الكبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية خصيصا لتقييم قروض الاستهلاك ، و تم تعميمها بعد ذلك في كل أنحاء العالم بحيث أصبحت حاليا غالبية هذه القروض تدرس و تمنح على أساس هذه الطريقة و بشكل آلي ، و تعتمد هذه الطريقة في تقييمها للمخاطر التي قد تنجح عن منح القروض على أساس التحليل الإحصائي الذي يسمح بالتنبؤ باحتمال عدم قدرة الزبون على الدفع ، و تقوم هذه الطريقة على الأسس التالية:

-استنتاج مقياس كمي بالاعتماد على النماذج الإحصائية من خلال دراسة العينة الإحصائية للمجتمع الذي ينتمي إليه الزبون و المكون من المقترضين القدامى بهدف التنبؤ بقدرته على الوفاء بالالتزامات.

-توفر عدد كبير من الزبائن أي المجتمع الإحصائي و بالتالي اختبار العينة الممثلة لذلك المجتمع و باختصار فإن هذه الطريقة تعتمد على استغلال المعلومات المجمعة حول الزبائن في الماضي لمعرفة الأداء في الحاضر و التنبؤ في المستقبل.

و إذا كانت البنوك الكبيرة تتوفر على الشروط الأزمة لتطبيق هذه الطريقة ، فإن البنوك الصغيرة ليست في نفس الوضعية نظرا المحدودية قدراتها الاقتراضية و صغر المجتمع الإحصائي الذي يتعامل معها مما يجعل تسيير وإدارة عملية الاقتراض أمر صعبا من حيث المخاطر

و التكاليف ، و من أجل تجاوز هذه الصعوبات لجأت البنوك الصغيرة إلى تقاسم المعلومات فيما بينها ، و هذا ما يسمح بإنشاء بنوك معلومات مشتركة تسمح لها بتطبيق هذه الطريقة ، و كذا الطرق الآلية الأخرى ، إضافة إلى أن المؤسسات المصرفية عادة ما تلجأ إلى وكالات متخصصة في مجال جمع و معالجة المعلومات حول المؤسسات ص و م التي تقوم بوضع برامج متخصصة في ميدان الإقراض و كذا ترتيب المؤسسات.

و من بين المزايا التي تتمتع بها هذه الطريقة ما يلي:

-تحسين أنظمة مراقبة عمليات الاقتراض من حيث الكم و الكيف ، ذلك أن عملية التقييم تتم بشكل آلي و متواصل و في الوقت اللازم و هو ما يسمح بالتعرف على مستوى المخاطرة بمجمل عمليات الاقتراض و بالتالي اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها و تحديد سياسة الاقتراض بشكل موضوعي.[69]

-بدل الاعتماد على التقبيع الشخصي للمشرفين على الاقتراض التي عادة ما تكون آرائهم ذاتية.

-تخفيض تكاليف و مدة معالجة الملفات.

---

[69]- الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ ، مرجع سبق ذكره ، ص379

-رفع مستوى الدقة و الموضوعية في عملية تقديم القروض خاصة و أن هذه الأنظمة قابلة للتحسين باستمرار.

-رغم ما تم تقديمه من محاسن و مزايا هذه الطريقة إلا أنها لا تخلو من بعض العيوب التي يجب الإطلاع عليها و من أهمها:

-هذه الطريقة لا تأخذ بعين الاعتبار الأقليات أو الفئات من الزبائن التي لا تتوافق و خصائص المجتمعات الإحصائية التي تم الاعتماد عليها في وضع تلك الأنظمة الآلية كما أن تطبيق هذه الطريقة قد يجعل معظم المؤسسات حديثة العهد أو التي لا تتوفر على معلومات مالية تغطي مدة زمنية معينة معرضة للإقصاء لأسباب غير موضوعية.

-الاعتماد على المعلومات السابقة (القديمة) يجعل من عملية تعميمها مخاطرة كبيرة ، خاصة عن اقتصاد السوق يتميز بالدورات الاقتصادية ، و نجاح هذه الطريقة يتطلب أخذ هذه التغيرات بعين الاعتبار و هذا ليس بالأمر الهين.

2- طريقة ترتيب المؤسسات من طرف الآخرين (External Rating) :

إن هذه الطريقة تحدد المكانة الحلية و المستقبلية للمؤسسة عن طريق تقييم قدراتها على الدفع و تزيد من الشفافية في علاقة المقرضين بالمقترضين ، و حتى في حالة قيام المقرض بتقييم مؤسسة يضاف هذا التقييم الخارجي للمؤسسة من طرف مؤسسات متخصصة في المجال أو الجمعيات المهنية التي تنتمي إليها المؤسسة المقترضة ، بهدف التدقيق و التأكيد من المعلومات المتوفرة لديه و تبقى المؤسسة المقترضة هي المستفيد الأول من هذا التقييم الخارجي لمكانتها في السوق ، سيما أن ترتيبها قد يحسن من مكانتها التفاوضية مع المقرض كما يعتبر هذا التقييم بمثابة قوة دافعة كما لاستمرار في تقويم وضعيتها عن طريق تدعيم نقاط القوة و معالجة النقائص التي تعاني منها.

و في أوربا قد أدى تزايد الطلب على خدمات الوكالات المتخصصة في تقييم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى زيادة عددها في السنوات الأخيرة و تزايد الاهتمام بالمؤسسات الابتكارية و أنشئة لأنها عادة ما تكون سريعة النمو و ذات مردودية عالية غير أن ما يلاحظ هو موعد توفر البنوك التجارية على قدرات الأزمة في الميدان التكنولوجي لتقييم أهمية الابتكارات و تقدير مستوى المخاطرة و التعرف على نسبة و إمكانية نجاحها ، مما يجعلها فيما سبق تفضل عدم المغامرة معها.

و بالرغم من توفر العديد من المحاولات لتحسين طرق التقييم الخارجي إلا أن أنظمة تطويرها لا تزال مكلفة جدا مما جعلها غير قابلة للتطبيق من طرف البنوك التجارية لوحدها رغم ما توفره من معلومات إضافية حول المؤسسة.[70]

3- طريقة تقاسم المخاطر مع طرف ثالث (Shoring Risk With Thrid) :

[70]- الطاهر هارون, فطيمة حفيظ, مرجع سبق ذكره ، ص 379

تعتبر أكبر عائق يواجه المؤسسات ص و م عندما تتقدم إلى البنوك أو المؤسسات المالية الأخرى لطلب القروض هو ضعف أو انعدام الضمانات ، و لتجاوز هذه المشكلة لجأت البنوك التعاون مع أفراد أخرى لتقاسم المخاطر كما قامت المؤسسات ص و م بإنشاء مؤسسات الضمان المشترك (أو الكفالة) ففي الاتحاد الأوربي مثلا ظهرت مؤسسات الضمان المتبادل ، و تلعب دور الوسيط بين المؤسسات ص و مو البنوك ، حيث تقوم بضمان القروض الممنوحة لأعضائها ، كما تقدم لهم الدعم في مجال التكوين و الاستشارة و غيرها ، و غالبا ما تقوم البنوك بتقديم القروض بناءا على تقييم مؤسسات الضمان أولا و على مقدار أو نسبة ضمانات ثانيا. إضافة إلى هذه الطرق التي تم عرضها توجد عدة طرق أخرى في هذا المجال لم يتم التطرق لها نظرا لقلة استعمالها حاليا ، و من بينها طريقة إشراك المقترض في تقييم المخاطر و طريقة تحميل تكاليف الاقتراض حسب مستوى المخاطرة.[71]

المطلب الثاني : معوقات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

على أساس اعتبار البنوك المصدر الأساسي في تمويل المؤسسات ص و م في مختلف دول العالم فإن هذه الأخيرة عادة ما تحجم عن منح الائتمان لهذا النوع من المؤسسات ، و هو ما يستدعي بنا ضرورة تسليط الضوء عن العوائق التي تحول دون تحسين العلاقة بين البنوك و المؤسساتي.

أولا : شفافية المعلومات

تعتبر عدم شفافية المعلومات المقدمة من طرف المؤسسات ص و م كخاصية تتميز بها دون غيرها من المؤسسات الأخرى ، نظرا لطبيعتها الخاصة تجاه نظام المعلومات و هيكل الملكية ، و تربط المؤسسات ص و م بالبنوك علاقة قوية تأخذ جوهرها من اتفاقية القرض ، إلا أن تلك العلاقة تتأثر بدرجة شفافية المعلومة المقدمة من طرف تلك المؤسسات للبنوك ، بسبب تعارض الأهداف بينهما فمن وجهة نظر المؤسسة ترى أن البنوك متشددة من حيث حجم المعلومة المطلوبة و لا تراعي خصوصيتها ، بينما يؤكد البنك أن ذلك راجع إلى ضعف الإدارة في إنتاج و تبليغ معلومات شفافة و ذات ارتباط مع طبيعة القرض ،يعاني نظام المعلومات لدى المؤسسات ص و م من عدة نقائص ، نظرا لتخوف الإدارة من تبليغ المعلومات المحاسبية و المالية و ضعف السوق المالي في تقييم هذا النوع من المؤسسات مما يصعب عملية أخذ الصورة شاملة عن نشاطها ، و على العموم تمتلك المؤسسات ص و م وسائل قليلة جدا للتبليغ و الإشارة عن وضعية استثماراتها إذا أنها لا تستخدم حتى تقنيات التنبؤ متوسط و طويل الأجل ، و إذا

---

[71]- حليمة علي الحاج ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دراسة حالة ولاية قسنطية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة منتوري ، بقسنطينة ، الجزائر ، 2008-2009, ص 70

تم استخدام تلك التقنيات تصبح مرتبطة بنوعية الفريق الإداري المنتج لها ، لذلك اعتبرت المعلومة المقدمة من طرف إدارة المؤسسات ص و م غير شفافة و غير كافية نظرا لضعف و نقص الكفاءة الإدارة في التسيير و إقناع البنوك بنوعيتها تظهر علاقة القرض التي تربط بين المؤسسة و البنك عدم تماثل في المعلومات بينهما, و كما رأينا سابقا أن الإدارة تملك معلومات أكثر من الغير عن وضعية المؤسسة و كافة المتغيرات المحددة لمردودية استثماراتها ، و عليه فإن المقرض يشترط حد أدنى من المعلومات التي تمكنه من إجراء تقييم مالي و اقتصادي لاستخدام الأموال المقترضة ، و تعتبر الميزانية و جدول حسابات النتائج غالبا ذلك الحد الأدنى من المعلومات الموفر من قبل المؤسسات ص و م.[72]

ثانيا : شخصية و سلوك المسير (الخطر المعنوي)

يرتبط هكذا العامل ارتباطا وثيقا بعدم تماثل المعلومات في المقرض و المقترض ، و يتمثل في الخطر المعنوي المتعلق ، بمسيري المؤسسات ص و م ، حيث يتحمل أن يقوم المسير بتحويل جزء النتائج المحققة بهدف تدنيه المصاريف المالية ، ينشأ الخطر المتعلق بانتهازية المسير نتيجة لعدم تماثل المعلومات بينه و بين المقرض ، فهذا الأخير لا يمكن له ملاحظة و مراقبة أداء المؤسسة و على هذا الأساس تظهر إشكالية تمويل المؤسسات ص و م غير مرتبطة فقط بنقص الملاءة المالية ، بل بنتائج تخوف البنوك من الإدارة و الناجحة بدورها عن عدم رغبة الإدارة في تبليغ كافة المعلومات المتعلقة بالوضعية و نشاطها للبنك. و منه تتأثر قرارات البنوك فيما يتعلق بمنح الائتمان للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشخصية المقترض .[73]

ثالثا : الضمانات

تلعب الضمانات المعروضة من طرف البنوك على المؤسسات الاقتصادية دورا فعالا في تقويم السلوك للمسير ، حيث تجعل من العجز جد مكلف بالنسبة له ، مما يعرضه على تخفيف الخطر الذي يتعرض له المشروع إلى أدنى مستوياته ، و في نفس الوقت بذل مجهودات أكبر و التصريح بكل شفافية بالنتائج المحققة تستند القروض في اتخاذ قرارات التمويل على مدى توفر الضمانات للمقترضين دون الأخذ بعين الاعتبار حجم المؤسسة و نوعية أعمالها ، وتطلب البنوك مقابل تمويلها ضمانات شخصية وعينية عالية حيث يمثل متوسط مستوى الضمانات في المنطقة الشرق الأوسط و شمال إفريقيا 151% من قيمة التمويل ، و تختلف هذه النسبة بحسب الحجم المؤسسة فالمؤسسات ص و م مثلا في سوريا يطلب منها ضمانات بحوالي % 230 للمؤسسات الكبيرة ، أما في الجزائر فتطلب ضماناتها بقيمة % 150 من قيمة التمويل للمؤسسات الخاصة ، مقابل % 50 للمؤسسات العمومية و

---

72 - ياسين العايب, مرجع سبق ذكره, ص 274- 275

73 - ياسين العايب, مرجع سبق ذكره, ص 275-280

بالقياس إلى أن غالبية المؤسسات ص و م لا تملك ضمانات رسمية أو مستندات قانونية تكفي لتلبية قيمة التمويل الممنوح لها ، فإن هذا يعني مسالة فرص للحصول على التمويل اللازم لها.[74]

رابعا : محدودية حجم و نوع التمويل

غالبا ما تكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية محدودة و غير كافية لتنمية المؤسسات ص و م ، مع نقص شديد في التمويل طويل الأجل و فرض نمط واحد في المعاملة من حيث فترات السماح و مدة السداد ، بغض النظر عما إذا كان هذا النمط يتناسب أولا مع طبيعة هذه المؤسسات, فالفئات التي ليست لها القدرة على الحركية الاستثمارية و لا تملك الخبرة و المؤهلات لا يمنح لها التمويل حتى يوجد ضمانات ، على العكس الفئات الغنية التي تتحصل على القروض بالحجم المطلوب و بالتالي أصبحت مهمة البنوك في هذه البلدان محصورة على مساعدة الأغنياء و المؤسسات القائمة على النمو و التوسع لا غير.[75]

المطلب الثالث: علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص و م و إستراتيجية تمويلها

أولا : علاقة البنوك التجارية بالمؤسسات ص و م

1- النماذج الأساسية المحددة لعلاقة البنوك التجارية بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة :

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين بتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هما كالتالي[76] :

*** النموذج الأمريكي:**

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمتاز بما يلي:

-كل عملية قرض تتشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة.

-يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية.

-يتم التقليل من آثار خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنوك.

---

[74]- فوزية حفيف, **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماجستير, كلية العلوم لاقتصادية و التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر2009 ، ص74

[75]- حكيم بوحرب ،**دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2008 ص 105

[76]- عبد الحكيم عمران, مرجع سبق ذكره ، ص 64-65

-يتم تسيير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها.

-نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض و كذلك لحجم و تنوع محفظة القروض ، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة.

و من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية ، أين تجد أن البنوك التجارية هي مقيدة بقوانين في ربط علاقات طويلة المدى مع المؤسسات ، وهو ما يعطي فكرة واضحة ، حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي.

*** النموذج الألماني:**

تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة ص و م ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية:

-تتحدد العلاقة بين البنك و المؤسسة ص و م على أساس الشراكة المالية.

-تتطلب عملية تدارك البنك لخطر الشراكة المالية المعرفة المعمقة للمؤسسة.

-يتم تسيير خطر القرض عبر تدخل البنك التجاري في حالة وجود مشاكل في المؤسسة.

-يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين (أصحاب الودائع) و المدخرين عبر قيام البنك بالمتابعة و المراقبة المستمرة، و تحقيق تبادل للمعلومات بين البنك التجاري و المؤسسات ص و م للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة و الشفافية و تعتبر البنوك الألمانية من أهم البنوك تطبيقا لهذا النموذج ، أين تحتل هذه الأخيرة مكانة متميزة ضمن المصادر التمويلية الخارجية للمؤسسات ص و م .

2- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كقطاع استراتيجي بالنسبة للبنوك التجارية :

بالرغم من الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها لازالت تعاني مجموعة من المشاكل أهمها مشاكل التمويل ، و بما أن البنوك التجارية تعتبر من أهم مصادر التمويل المباشر للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أنها تولي اهتمامها أكثر للمؤسسات الكبيرة و ذلك للأسباب التالية:

-ارتفاع درجة المخاطرة يفرض على البنوك التجارية تقديم القروض للمؤسسات الكبيرة لأنها تتمتع بإمكانيات عالية ، بينما يتطلب التعامل مع المؤسسات ص و م دراسة ملفاتها المتعددة و الكثيرة لتمكين هذه الأخيرة من الحصول على مبالغ محدودة القيمة ، لذلك تميل البنوك التجارية إلى تمويل النوع الأول من المؤسسات ، بينما تتردد في إقراض النوع الثاني من المؤسسات.

-عدم قدرة المؤسسات ص و م على تقديم الضمانات المقنعة للبنوك التجارية و عدم قدرتها عن تقديم المعلومات الكافية عن وضعيتها المالية و تطلعاتها و آفاقها المستقبلية مما يبقها في ضيق مالي[77].

-الإجراءات الإدارية الداخلية التي تطلبها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات ص و م إليها للحصول على قرض تساوي نفس الكلفة تقريبا التي تمنحها البنوك التجارية للمؤسسات الكبيرة.

-ارتفاع معدلات الفائدة على القروض و العمولات التي تتقاضها البنوك التجارية عند لجوء المؤسسات ص و م إليها ، مع قصر فترة السداد لذلك تعتبر المؤسسات ص و م عبئا على البنوك التجارية[78].

و مع مرور الوقت قد تغيرت هذه الوضعية خصوصا في الدول المتقدمة ، مما نتج عنه توجه استراتيجي نحو زيادة الاهتمام بقطاع المؤسسات ص و م نتيجة للعوامل التالية:

-بروز المؤسسات ص و م لمحور ارتكاز للعمليات الاقتصادية و الإستراتيجية المتبناة من طرف البنوك التجارية ، فمع أن الخدمة البنكية لهذه المؤسسات تكون أكثر خطرا من الخدمة البنك للمؤسسات الكبيرة ، لكن مقابل هذه المخاطر فإن العمليات البنكية الخاصة بالمؤسسات ص و م تكون أكثر ربحا .

-إيجاد البنوك التجارية مجموعة من الحلول للتعامل مع المؤسسات ص و م و المتوسطة من بينها: تحديد المخاطر الائتمانية ، تخفيض تكاليف العمليات البنكية ، تحقيق الربحية .

-انتشار المؤسسات ص و م بعدد كبير مقارنة مع المؤسسات الكبيرة مما أدى إلى ظهور منظمات و هيئات حكومية في اغلب الدول سواء المتقدمة منها و النامية ، تقدم المساعدة و الدعم الفني و المالي لهذه المؤسسات ، و هو ما يتيح الفرصة للبنوك التجارية في الحصول على معلومات أكثر دقة و على ضمانات مالية كافية عبر اللجوء إلى إبرام اتفاقيات مع هذه الهيئات و

---

[77]- محمد فرحي ، مرجع سبق ذكره ، ص 348

[78]- صليحة بن طلحة, بوعلام معوشي ، **الدعم المالي للمؤسسات ص و م و دورها في القضاء على البطالة** ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 افريل, 2006, ص 356

المنظمات من اجل تحقيق الهدف المرجو.[79]

نظرا للتطورات الاقتصادية المتسارعة و توسع اقتصاد السوق ، ازدادت أهمية إقراض المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها تساهم بشكل كبير في مواكبة هذا التطور من قبل البنوك التجارية لتتمتع بحق الاختيار بين بدائل متاحة, كذلك ظهور المنافسة بين المؤسسات المالية جعل البنوك التجارية تبحث عن زبائن جدد خصوصا في قطاع المؤسسات ص و م.

– أدت عولمة مصادر التمويل إلى التوجه المتزايد للمؤسسات الكبيرة نحو تنويع مصادر تمويلها و بالتالي أدت إلى قلة لجوء الوسطاء كالبنوك التجارية مما جعل هذه الأخيرة تبحث عن زبائن جدد لاستغلال الودائع و الخدمات المختلفة المتوفرة لديها ، و هذا ما جعل البنوك التجارية توجه اهتمامها نحو قطاع المؤسسات ص و م.[80]

ثانيا : إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية و مواجهة للتحديات عصر العولمة ، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات الزبائن المتعددة ، و لقد شكل زيادة التوسع في تمويل المؤسسات ص و م أحد أهم الميادين التي تعد مجالا خصبا لتطوير النشاط التمويلي للبنوك باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول تتطلب توافر المتطلبات التالية :[81]

–تكييف المستويات الإدارية الخاصة بالدراسات و اتخاذ القرارات لتحقيق الكفاءة و الفعالية و ذلك بالاهتمام ب:

* توفير أدوات و دعائم تسيير القروض .

* تطوير و تنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات ص و م .

* إعداد السياسة الافتراضية للبنك بما تتماشى و الأهداف العامة المسطرة .

* العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية .

* الحث على إنشاء مؤسسات رأس مال المخاطر و مؤسسات التمويل التأجير من أجل .

–المرافقة و المساعدة الدائمة للمؤسسات ص و م و خاصة في الميادين التالية:

---

[79]– علي سالم أرميص ، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 افريل 2006, ص 101-102

[80]– علي هما ل ، **أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول : القيادة الإبداعية لتطوير و تنمية المؤسسات في الوطن العربي, دمشق, سوريا 13-16 أكتوبر 2003, ص 316

[81]– عبد الحكيم عمران ، مرجع سبق ذكره ، ص 66-67

* الدخول في مشاريع التعاون و الشراكة .

* إعادة الهيكلة و الخروج من مراحل التعثر .

* مرافقة أصحاب المؤسسات في عمليات التصدير و الدخول إلى الأسواق الأجنبية.

– التعاون و التنسيق مع الهيئات الحكومية المتخصصة في دعم المؤسسات ص و م لتوفير المعلومات الضرورية حول هذه المؤسسات.[82]

[82]– عبد الحكيم عمران, مرجع سبق ذكره ، ص 67

خاتمة الفصل الأول :

من خلال تحليلنا لمجموعة من تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عدد من بلدان العالم، ظهر لنا بوضوح الغموض الذي ما يزال يكتنف تعريفها .فإعطاء تعريف لهذه المؤسسات يعتبر عنصرا هاما، لوضع برامج وسياسات الدعم لها، والتي يجب أن تعد وفقا لظروف كل دولة تبعا للأهداف التي تصبوا لتحقيقها و حسب إمكانياتها، ورغم اختلاف هذه التعارف حسب ظروف كل بلد، إلا انه عادة ما تشير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الأعمال التي تمارس نشاطاتها من خلال شخصية معنوية أو طبيعية، وقد تشمل عدد من العمال أو لا تشمل وهي تتميز بصغر حجمها وسهولة تأسيسها وبساطة تنظيمها، وانخفاض رأس مالها...الخ.

كما يتضح لنا الدور الرائد الذي تلعبه هذه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق التطور الاقتصادي والاجتماعي، بسبب قدرتها الهائلة على المزج بين النمو الاقتصادي وتوفير مناصب الشغل، إلا انه رغم هذه الأهمية فهي تصطدم بمجموعة من العقبات التي تحد من أدائها، كالصعوبات المالية و الصعوبات الإدارية والقانونية، ومشاكل المحيط والتسويق والمنافسة...الخ.

نستنتج أن وضعية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال في وضع غير مستقر ، لذا يجب أن تنسق الجهود من أجل تكفل فعال لتطوير العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتحديد الاحتياجات و المشاكل المتعلقة به ، و ذلك لكي تتمكن المؤسسات الصغيرة من استخدام أمثل للإمكانيات التي يتيحها النظام البنكي.

و رغم ذلك تتجلى هنا أهمية وجود علاقة دائمة تتميز بالثقة و التبادل الدائم للمعلومات بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة التي تزيد من قدرة البنك على تقديم قروض اكبر لهذه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الممولة من طرف البنوك أهم ما يضمن نجاحها و استمرارها.

الفصل الثاني :
دراسات سابقة ذات صلة بالموضوع

مقدمة الفصل الثاني :

يعد التمويل وسيلة تساعد المؤسسة على تنمية صناعاتها الإنتاجية في الاقتصاد الوطني من جهة وإعادة تجهيز صناعاتها الإنتاجية و الاستهلاكية من جهة أخرى ,لذا نجد أنّ المؤسسة بحاجة ماسة إلى التمويل.

يشكل التمويل محور انشغالات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة , ولاسيما في الاقتصاديات الناشئة حيث تواجه فيها هذه المؤسسات مشكل عدم كفاية الموارد المالية.

على الرغم من تعدد مصادر التمويل في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلا أن مشكل التمويل يعتبر الأكثر إلحاحا و هذا قد يرجع لتزايد نموّ المؤسسات بشكل سريع.

وبعد تطرقنا لموضوع دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الجانب النظري ,سوف نحاول في هذا الفصل إسقاط ما تم تناوله نظريا على ما وجد في دراسات سابقة لمجموعة من الباحثين في هذا المجال من اجل اخذ فكرة عن الموضوع أو جزء منه و ذلك للمقارنة بين نتائج الدراسات السابقة و الدراسة الحالية.

الدراسة السابقة الأولى :

الدراسة التي قامت بها الباحثة **برجي شهرزاد** تحت عنوان " **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, تلمسان, تخصص مالية دولية, 2011-2012 و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: ما مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأكثر ملائمة ,وكيف يتم استغلالها ؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية. قدمت بعض الفرضيات بأن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتمد على مواردها الذاتية، لأنها تتعرض لسياسات تشددية من طرف البنوك, تلجأ المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لمصادر التمويل الخارجية في حالة نقص مواردها الداخلية.

تستعمل الم،ص،م مصادر التمويل في تمويل رأس المال، للثبات و الاستقرار. و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعملت المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتحديد الواقع والمكانة الإستراتيجية لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ,ومن ثم كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها.

أما النتائج التي توصلت إليها هي أن نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتركز في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة , والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة , ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية , ا لتجارة , النقل والاتصال , أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

-تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المناطق الصناعية منها.

-تعرف مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري , مجموعة من العراقيل تحول دون تنمية وترقية هذا القطاع , وتحقيقه للأهداف المسطرة وأهم هذه المعوقات:

-انتشار البيروقراطية وضعف الجانب التشريعي والتنظيمي.

-عدم تنظيم آليات الحصول على العقار الصناعي.

-المشاكل المتعلقة بالمحيط , ونقص المعلومات الاقتصادية حول هذا القطاع واهم المجالات الخصبة التي يمكن الاستثمار فيها.

يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري , نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات.

الدراسة السابقة الثانية :

الدراسة التي قام بها الباحث **صالحي سامي** تحت عنوان " **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, البويرة, تخصص اقتصاديات المالية و البنوك, 2014-2015 و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية : إلى أي مدى تساهم البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية قدم بعض الفرضيات:

- لا تساهم صيغ التمويل التي تعرضها البنوك الوطنية مساهمة فعالة في تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

- إمكانية تطبيق الصيغ الحديثة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- ضرورة مراعاة احتياجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال تطوير الصيغ والأساليب التمويلية التي تأخذ بعين الاعتبار خصوصياتها.

و من أجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعمل المنهج الوصفي والذي يتناسب مع طبيعة الموضوع، ومنهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي باختيار القرض الشعبي الجزائري- وكالة البويرة - للقيام بالدراسة الميدانية. و من خلال دراسته لهذا الموضوع توصل إلى مجموعة من النتائج منها:

- عدد المؤسسات في ارتفاع مستمر خاصة بعد إصدار قانون النقد والقرض الذي يشجع الاستثمار الخاص .

- تتركز نشاطات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القطاعات غير المنتجة للقيمة المضافة، والتي تعتمد على تكنولوجيا بسيطة وعلى كثافة عمل مرتفعة، ويعتبر قطاع البناء والأشغال العمومية، التجارة، النقل والاتصال، أهم القطاعات التي تنشط فيها هذه المؤسسات.

- تتركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مناطق الشمال خاصة الساحلية منها .

- تفضيل البنك تقديم التمويل قصير الأجل والنقص الشديد في تقديم التمويل طويل الأجل .

- استخدام البنك لأساليب تمويل تقليدية وافتقارها لآليات التمويل المستحدثة في الدول المتقدمة .

الدراسة السابقة الثالثة :

الدراسة التي قام بها الباحث **عمران عبد الحكيم** تحت عنوان " **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, المسيلة, تخصص علوم تجارية, 2006-2007,

و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: هل هناك توجه إستراتيجي من قبل البنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية, قدم بعض الفرضيات: يعتبر التوجه الإستراتيجي للبنوك التجارية نحو الاهتمام بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد الآليات التي تضمن تطوير دور هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من جهة،ورفع تنافسية هذه البنوك من جهة أخرى, يشكل التمويل المصرفي أحد أهم المصادر التمويلية المتاحة أمام أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛ تنظر البنوك التجارية لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنه قطاع واعد لابد من الاهتمام به يعتبر دور صناديق الضمان الحكومية أحد الآليات التي تجعل من البنوك التجارية تقبل على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة. و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعمل المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بتمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة،وتحديد الواقع والمكانة الإستراتيجية لهذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني ،ومن ثم كيفية تعامل البنوك مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في عمليات تمويلها. و من خلال دراسته لهذا الموضوع توصل إلى مجموعة من النتائج منها:

– من خلال ما حققته منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من نتائج ملموسة على مستوى العديد من المؤشرات الاقتصادية الهامة،تتجلى بكل وضوح تلك الأهمية الإستراتيجية لهذه المنظومة من المؤسسات النابعة بما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي للمؤسسات، وهو ما يؤهلها أن تكون محل الاهتمامات الإستراتيجية لصانعي القرار على مستوى البنوك التجارية.

– في ظل الإصلاحات التي عرفها القطاع المصرفي أصبحت العملية التسييرية للبنوك تتسم بالاستقلالية مع الأخذ في الحسبان الاعتبارات الاقتصادية،وضمن هذا التحول الجديد أصبحت البنوك التجارية حرة في ربط علاقاتها التمويلية مع مختلف المؤسسات، كما أصبحت تراعي مبدأ المر دودية الاقتصادية والجدارة الائتمانية للمؤسسات التي تطلب التمويل، وفي هذا الإطار بدأت البنوك تجعل من القطاع الخاص والذي يتشكل في معظمه من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد القطاعات الإستراتيجية التي تدخل ضمن اهتمامات البنوك الجزائرية.

الدراسة السابقة الرابعة :

الدراسة التي قامت بها الباحثة **بن عريبة فاطمة الزهراء** تحت عنوان " **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, المدية, تخصص بنوك نقود و مالية, 2008-2009, و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: إلى أي مدى تعتمد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على البنوك في تمويل نشاطها؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية, قدمت بعض الفرضيات:

-تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة منفذ لتدعيم اقتصاديات الدول المتقدمة منها والنامية

-المشاكل الإدارية و المالية تعرقل نشاط هذه المؤسسات

-ضرورة مراعاة احتياجات هذه المؤسسات من خلال بدائل تمويلية حديثة.

و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعمل المنهج الوصفي التحليلي من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مصادر تمويلها و أهم العوائق التي تتعرض لها ومجالات ترقيتها المتخذة لنهوض بها. و من خلال دراستها لهذا الموضوع توصلت إلى مجموعة من النتائج منها:

- إن عدم وجود تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يرجع أساسا إلى اختلاف المعايير المعتمدة في تصنيفها.

- يعتبر مشكل التمويل من أكبر العوائق التي تقف أمام تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و السبب يمكن في الدور السلبي التي تلعبه البنوك في مجال التمويل.

- إن أساليب و آليات الدعم المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة لا تزال بحاجة إلى التطوير و التفعيل أكبر، و هذا التطوير ينبغي أن يعتمد على بناء استخلاص مقومات الدعم التي أثبتت التجارب الدولية نجاحها و أهميتها.

الدراسة السابقة الخامسة :

الدراسة التي قامتا بها الباحثتين **عقيل كريمة و علوش نجمة** تحت عنوان " **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, البويرة, تخصص مالية المؤسسة, 2014-2015 و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية : – ما مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟ و بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية قدمتا مجموعة من الفرضيات منها :

– الجهاز المصرفي الجزائري يواجه تحديات كبيرة تمليها التطورات العالمية ، و لهذا فهو مطالب بالمزيد من الإصلاحات لمواكبة هذه التطورات.

– المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تساهم في تنمية الاقتصاد الوطني.

– تعتبر القروض من بين الموارد المالية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تساهم في تمويل هذه الأخيرة.

و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعملا المنهج الوصفي خاصة في الجانب النظري من أجل جمع المعلومات المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ثم وصف و تحليل واقعها و مكانتها في الاقتصاد الوطني ، و أهم العوائق التي تتعرض لها و أهم الإجراءات المتخذة للنهوض بها. ثم منهج التحليل : اعتمدا عليه في الجانب التطبيقي في تحليل الميزانيات المتعلقة بالصيدلية (x). و من خلال دراستهما لهذا الموضوع توصلا إلى مجموعة من النتائج منها:

–الجهاز المالي و المصرفي و البنوك التجارية خصوصا تمثل أداة للتمويل غير المباشر و تطورت وظائفها و تنوعت صناعاتها في محيط عالمي جديد يسيطر عليه الفكر النيوليبرالي ، ضمن إطار العولمة و المنافسة الدولية و انفتاح الأسواق و الاندماج العالمي ، و رغم أن بنوكنا لا تزال بعيدة عن هذا المستوى إلا أنها غير بعيدة عن هذه التحولات و باشرت بعضها و تم تحرير أنشطتها و بعض البنوك العمومية باشرت عمليات الخوصصة.

–إن حجم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة جعلها تتمتع بجملة من الخصائص التي تمكنها من لعب دور محوري في التنمية الاقتصادية و في نفس الوقت فإن صغر الحجم تتولد عنه عدة عوائق و مشاكل ، و يعد التمويل أكبر مشكل يواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الذي قد يؤدي إلى توقف نشاطها تماما.

الدراسة السابقة السادسة:

الدراسة التي قام بها الباحث **سحنون سمير** تحت عنوان " **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, تلمسان, تخصص اقتصاد التنمية, 2004-2005 و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: ما هي أسباب نقص التعامل في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و البنوك الوطنية ؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية, قدم بعض الفرضيات:

- تقتصر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على مواردها الخاصة لأنها تتعرض لسياسات تشددية من طرف البنوك
- لا تتوافق الشروط و المبادئ البنكية مع خصوصيات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
- تعتمد المؤسسات الصغيرة على مدخرات ذاتية لأن الملاك لا يريدون اللجوء إلى النظام المصرفي
- تكتفي المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بمصادرها الذاتية, لأنها تسعى للتطوير أو التوسع.

و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعمل المنهج الوصفي في بعض الفصول و التحليلي في البعض الآخر. و من خلال دراسته لهذا الموضوع توصل إلى مجموعة من النتائج منها:

- عدم قدرة العديد من المؤسسات الدخول إلى النظام المصرفي
- لا تستطيع المؤسسات الحصول على تمويل خارجي بسهولة, بما أنها لا تتوفر على منطق و ضمانات القرض و قد تعرضها لسياسات البنوك التشددية

-لا توجد في الجزائر أساليب مستحدثة أو قنوات أخرى تضامنية قادرة على تحمل جزء من المخاطر, فالمصدر الوحيد هي البنوك التجارية التابعة للدولة و شروط التعامل معها جد صعبة

- انخفاض فعالية مساعدة الدولة و الأداء الحكومي و قصور برامجها الإنمائية و عدم فعاليتها خاصة منها العراقيل الإدارية التي ما زالت حتى الآن موجودة.

الدراسة السابقة السابعة:

الدراسة التي قامت بها الباحثة **فرحاتي حبيبة** تحت عنوان " **دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير معهد العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, بسكرة, تخصص مالية و نقود 2012-2013, و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: -كيف تساهم هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية, قدمت بعض الفرضيات:

– تتميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها ذات أهمية كبيرة وذات دور فعال في الاقتصاد

– هناك العديد من المصادر والأساليب التمويلية المتاحة أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويعتبر التمويل المصرفي أحد أهم هذه المصادر

-عملت الحكومة الجزائرية على إقامة مجموعة من الهياكل الداعمة والممولة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وذلك في سبيل تطويرها وترقيتها وتحسين أساليب تمويلها.

و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعملت المنهج الوصفي والتحليلي , وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع بالإضافة إلى المنهج التاريخي الذي تم الاستعانة به في تتبع مراحل نشأة كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومختلف الهياكل الداعمة والممولة لها. و من خلال دراستها لهذا الموضوع توصلت إلى مجموعة من النتائج منها:

– أثبتت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فعاليتها في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية من خلال تجارب العديد من الدول النامية والمتقدمة وهذا لقدرتها المتميزة في توفير مناصب الشغل وخلق قيمة مضافة, وتحقيق ناتج محلي خام, مما يساعد على إحداث تطور في بعض الدول النامية

– يبقى مشكل التمويل من أبرز العوائق والمشاكل التي تعاني منها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نظرا لأحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذا النوع من المؤسسات, وذلك لارتفاع درجة المخاطرة بتمويلها وعدم كفاية الضمانات المقدمة

– إن مختلف أشكال الدعم والامتيازات الممنوحة من طرف هذه الهياكل تهدف إلى تشجيع وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعمل على استمراريتها وبقائها وذلك للحفاظ وخلق مناصب شغل دائمة ومستقرة و فتح المجالات أمام الصناعات المختلفة.

الدراسة السابقة الثامنة:

الدراسة التي قام بها الباحث **مقشيش سالم** تحت عنوان " **دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية** " مذكرة لنيل شهادة الماجستير جامعة العلوم الاقتصادية, التسيير و العلوم التجارية, ورقلة, تخصص مالية, 2004-2005 و ذلك للإجابة على الإشكالية التالية: ماهو دور البنوك التجارية في تمويل المشاريع الاستثمارية ؟ بهدف الإجابة على التساؤلات الفرعية, قدم بعض الفرضيات:

- أهم التقنيات البنكية والأكثر شيوعا هي القروض

- منح القرض من أصعب القرارات التي يتخذها البنك بسبب الأخطار التي يمكن أن يواجهها في حالة عدم التسديد

- المعايير والإجراءات المتخذة من طرف البنك لاتخاذ القرار في منح القروض.

و من اجل معالجة إشكالية البحث المقدمة استعمل المنهج الوصفي الذي يتمثل في الجزء النظري من البحث و المنهج التحليلي المتمثل في الجانب التطبيقي الذي هو بصدد دراسة حالة. و من خلال دراسته لهذا الموضوع توصل إلى مجموعة من النتائج منها:

- نشاط البنك يتوقف على نوع و حجم الزبائن المتعامل معهم

-كما يمكن الإشارة إلى النقائص التي توجهها البنوك في منح القروض ، لها آثار سلبية على نتائج هذه البنوك و أهم هذه الآثار:

* أثر التأخر عن التسديد

* أثر عدم سيولة البنك يهدد سمعته و مردوديته مما يؤدي إلى إفلاسه و غلق أبوبه اتجاه المستثمرين

* أثر ارتفاع أسعار الصرف يؤثر على قرار الاستثمار ، من خلال انخفاض العائد المتوقع بارتفاع معدل الفائدة ، و هذا ما يفسر ظاهرة التضخم وانعكاسها على الاقتصاد الوطني.

خاتمة الفصل الثاني:

إن أهم ما يمكن استخلاصه من هذا الفصل هو أنه كانت هناك مجموعة من الدراسات التي تناولت موضوع علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و ذلك أن للبنوك التجارية دورا كبيرا في تمويل المؤسسات الاقتصادية ومنه التنمية الاقتصادية وذلك عن طريق تقديم قروض الاستغلال إذا كانت احتياجات المؤسسة قصيرة الأجل (توفير السيولة الآنية لدورة الاستغلال)، أو قروض الاستثمار إذا كانت احتياجاتها متوسطة و طويلة الأجل (تكون رأسمال ثابت).

إن البنوك التجارية مهما كان نوعها فهي بدراسة دقيقة للأخطار التي يمكن أن تتعرض لها أثناء قيامها بعملية الإقراض، إذ أن الأموال التي تستعملها في هذه العملية هي أموال الغير و بالتالي فهي مجبرة في نفس الوقت على ضمان طلبات السحب في أي وقت وبالكميات المطلوبة.

الفصل الثالث :
دراسة ميدانية و تطبيقية حول دور البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
– دراسة حالة البنك الوطني الجزائري-

مقدمة الفصل الثالث :

لربط الدراسة الميدانية لعملية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من طرف البنوك التجارية و إعطاء حوصلة عن مختلف الجوانب المتعلقة به, ارتأينا أن نسقط ما اكتسبناه من المعرفة النظرية على الواقع من خلال دراسة حالة تطبيقية في البنك الوطني الجزائري لتتبع مراحل طلب قرض استثماري أو استغلالي. حيث سنتطرق في هذا الفصل إلى:

* تقديم البنك الوطني الجزائري – وكالة الكيفان–

* دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المبحث الأول : تقديم البنك الوطني الجزائري

هناك عدة تعاريف للبنك الوطني الجزائري, و لكن بصفة عامة يعتبر البنك الوطني الجزائري من البنوك التجارية التي نشأت بعد الاستقلال, كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يهتم بمختلف العمليات التجارية سواء في الداخل أو الخارج.

المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري.

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات الخفية ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. على الرغم من أنها أسست على شركة وطنية برأس مال 20 مليون دينار جزائري, إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية, و من خلال المادة السابعة سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة و كذلك يمكن أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي اشرنا إليه أعلاه تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970, أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة, حسب القانون الأساسي فان البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصاديين و لجميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة, التجارة و الزراعة... الخ كما أنها استخدمت كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير والمساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل. كما انه من الممكن أن يقوم ب :[83]

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- التدخل في عمل الصرف الآني أو الآجل.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- العمل كمراسل للبنوك التجارية.
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون ضمانات أو بضمانات.
- الإمضاء, خصم و شراء أو اخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية...

---

83 - معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأي بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الوطني الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالسهم تسير وفقا لقوانين 88-01 و 88-03 و 88-04 ل 12 جانفي 1988 لقانون 88-119 ل 21 جوان 1988و قانون 88-177 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار **ب و ج** و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارة و حددت مدته ب 99 سنة ابتداءا من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري. ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار جزائري مقسم إلى ألف سهم, قيمة كل سهم مليون دينار جزائري و مقسمة إلى :

1- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج "

2- من 351 إلى 700 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم, المحروقات, الهيدروليك".

3- من 701 إلى 900 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية ".

4- من 901 إلى 1000 حصة مكتتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة ".

المطلب الثاني : وظائف و أهداف البنك الوطني الجزائري

أولا : وظائف البنك الوطني الجزائري

يقوم البنك الوطني الجزائري بوظائف كل بنك, يستلم الودائع من الجمهور بنوعيه التجاري و المهني و يقوم بالخدمات المهنية لمؤسسات كما جاء في المادة الثانية من القانون الأساسي للبنك. كما يقوم بالتعامل مع كل البنوك التجارية المتعارف عليها في المهنة البنكية و كل عمليات الصرف مع العملات الأجنبية و عمليات القرض في إطار التشريع المعمول به و القوانين التي تنظم عمل البنوك في الجزائر و نذكر خاصة قانون النقد و القرض.

من الممكن أن يكتتب على أي شكل كان. أي المساهمة في كل مؤسسة أو شركة وطنية أو أجنبية التي يكون موضوعها مشابه أو يمكن من تطوير عمليات البنك الخاصة يعمل لوحده أو بالتعاون مع مؤسسات أخرى مباشرة أو غير مباشرة في الجزائر أو الخارج على أي شكل كان في العمليات التي تدخل في حيز نشاطه.

و عموما يمكن تلخيص أهم وظائف البنك فيما يلي :

– منح القروض القصيرة و المتوسطة و طويلة الأجل.

– القيام بمختلف العمليات البنكية سواء نقدا أو عن طريق الاعتمادات و التحويلات.

– تقديم خدمات مالية للأفراد و المؤسسات.

– تحصيل الودائع البنكية الخاصة بالصرف و القرض في إطار التشريع البنكي القائم والقواعد الخاصة به.

– إيجار الصناديق الحديدية بمقابل.

– تمويل التجارة الخارجية.

– خصم الأوراق التجارية و المالية.

– تسليم و تحويل القيم المنقولة أو رهنها.

– تقديم خدمات الوساطة في عمليات الشراء و البيع و الاكتتاب في السندات العامة و الأسهم.

– معالجة كل عمليات التبادل على الحساب أو لأجل, و كل أنواع القروض, الرهن الحيازي و تحويلات العملة الأجنبية.

ثانيا : أهداف البنك الوطني الجزائري

من أهم الأهداف التي يسعى البنك الوطني الجزائري تحقيقها :

* إدخال تقنيات ووسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية و جعل التسيير أكثر فعالية من اجل ضمان التحويلات اللازمة للتطور التجاري.

* محاولة التوسع بفتح المزيد من الوكالات في كل الولايات الوطنية.

* ترقية العمليات المصرفية المختلفة كمنح القروض و جذب الودائع... الخ.

* احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.

* تلعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية.

* تقدير الوسائل المالية و التقنية حسب الاحتياجات.

* تقويم نظام المراقب داخل كل المديريات التابعة للبنك.[84]

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

[84]– معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

تتمثل هذه الهيئات العملية طبقا للتنظيم الداخلي للبنك و تمثل بالشكل التالي :

الشكل (1) يمثل الهيئات العليا و العملية في البنك ماخودة من الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري.

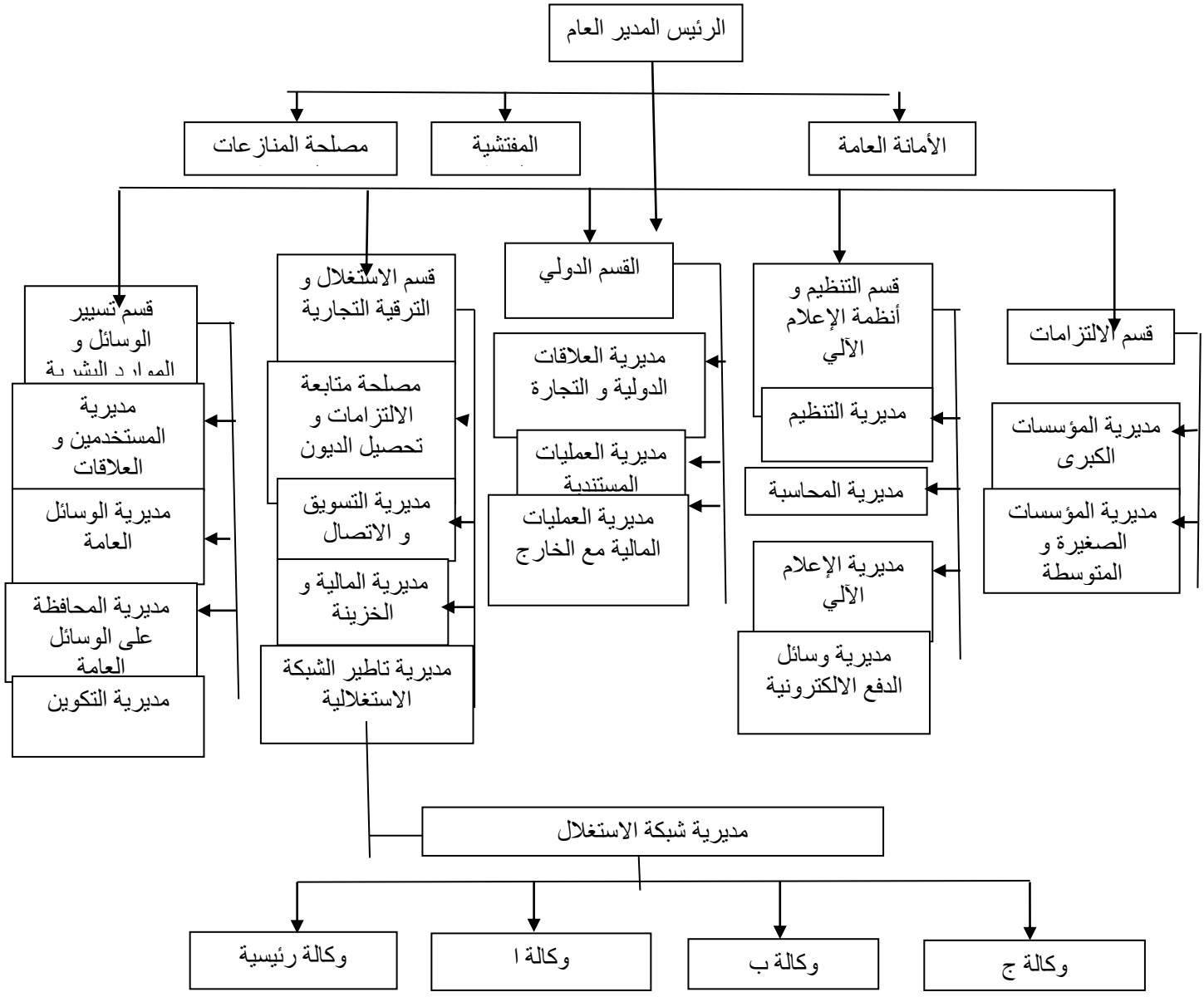

المصدر: الطاهر لطرش – تقنيات البنوك – ديوان المطبوعات الجامعية طبعة 2 ص 20

1- الخلية الإدارية :

و هي الخلية المسيرة للوكالة, بحيث تضم : المدير, نائب المدير, الأمانة العامة.

1-1-المدير :

و هو أعلى جهاز في الوكالة حيث يشرف على جميع المصالح الموجودة في الشكل التنظيمي . و من أهم مهامه :

- وضع السياسات الخاصة بالعمل داخل الوكالة و إعداد الميزانية السنوية.

- السهر على تطبيق القوانين و ممارسة الرقابة على الموظفين.

- يقوم بالمهام اليومية المتداولة كالإمضاء على الوثائق المهمة, استقبال شكاوى الزبائن... الخ.

1-2- نائب المدير :

و هو يخلف مكان المدير في حالة الغياب أو في حالة مهام خارج البنك, و يقوم ب :

- جميع الأعمال الإدارية بالموازاة مع المدير كما يمثل كعضو استشاري في فحص القروض المقدمة.

- تسيير المستخدمين و توفير الوسائل العامة من مطبوعات الوثائق.

1-3- الأمانة العامة :

تتكفل هذه المصلحة بالاتصال داخل و خارج الوكالة, كما تعمل على:

- تحديد مواعيد لقاءات المدير و جميع الوثائق التي تحتاج إلى إمضاءات.

- إيصال المعلومات من المدير إلى المصالح.

- استقبال الزبائن القادمين للاستعلام.

2- مصلحة الصندوق :

تعمل هذه المصلحة على مهام الصندوق و التحويلات :

2-1- الصندوق:

بدوره ينقسم إلى قسمين : صندوق رئيسي و أخر ثانوي, بحيث أن الرئيسي يستقبل الودائع و عمليات السحب و الدفع بالعملة الوطنية و بمبالغ كبيرة. و هذا ما يجري بالعكس في الصندوق الثانوي, و من خلال هذا نستخلص أن الصندوق له عمليتين أساسيتين و هما :

- الإيداع:

و هو إضافة مبلغ معين سواء كان لحساب خاص أو للغير.

- السحب:

يتم بطلب من الزبون و ذلك باقتطاع مبلغ معين من حسابه بتقديمه إما بدفتر الشيكات أو شيك الشباك أو دفتر الادخار.

2-2- التحويلات :

تتمثل هذه العملية في اقتطاع مبلغ معين من حساب الزبون (الآمر) و إيداعه في حساب لشخص آخر(المستفيد). و تسير هذه العملية بناءا على طلب الزبون فقط.

3- مصلحة القروض و الالتزامات:

تعمل هذه الخلية من خلال 5 مصالح في مجال القروض و هي : مصلحة الدراسات, مصلحة القروض المصغرة, مصلحة قروض المؤسسات المصغرة, قروض القطاع العام و الخاص, مصلحة القرض العقاري+ أسرتك. أما مصلحة الالتزامات تهتم ب 3 مصالح: المتابعة الإدارية, مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات, قسم النشاط التجاري.

3-1- مصلحة القروض:

بدورها تضم المصالح التالية :

3-1-1- مصلحة الدراسات :

مهمتها تتمثل في دراسة ملفات القروض و هذا من خلال:

- استقبال طلبات القروض و السهر على مراقبة الوثائق المكونة للملف.

- اقتراح ووضع القروض مع تحديد مبلغ التسديد, مناقشة الضمانات.

3-1-2- مصلحة القروض المصغرة:

و هي خلية مكلفة بمنح قروض لصالح تشغيل الشباب و متخصصة لمشاريع صغيرة كالحرفيين.

3-1-3- قروض المؤسسات المصغرة:

و هي مصلحة تقوم أيضا على أساس منح

القروض لصالح تشغيل الشباب لكنها تتفرع إلى فرعين : فرع ANSEJ و فرع CNAC

3-1-4- قروض القطاع العام و الخاص:

بحيث أن :

- الخاص: يقوم بمنح قروض للمستثمرين, تجار, حرفيين... الخ. و طلب القرض يتم مباشرة إلى هذا المكتب دون اللجوء إلى وكالات

التشغيل.

– العام: يهتم بالمشاريع الاستثمارية الموجهة للقطاع الصناعي كالسباكة و النسيج.

3–1–5– القرض العقاري و مشروع أسرتك:

– مصلحة القرض العقاري :

تعمل هذه المصلحة غلى المساهمة بقروض من اجل شراء أو انجاز مساكن فردية.

– مصلحة مشروع أسرتك :

و هي مصلحة تعمل في إطار برنامج من اجل حاسوب لكل أسرة مقابل اقتطاع شهري من دخل المستفيد من هذا المشروع.

3–2– مصلحة الالتزامات :

تعمل هذه الخلية في شكل تجانس مصلحتين :

3–2–1– مصلحة المتابعة الإدارية :

يقوم هذا المكتب بمتابعة ملفات و عمليات تسديد القروض, كما تعمل على تجديد عقود التامين عند حلول انتهائها.

3–2–2– مصلحة الشؤون القانونية و المنازعات :

يهتم هذا المكتب بالشؤون القانونية و المنازعات التي تحل على البنك, كما تقوم بتجميد أرصدة الأشخاص في البنك في حالة عدم تسديد ديونهم.

3–2–3– قسم التنشيط التجاري :

يتكفل هذا القسم بفتح حساب الموظفين و التجار و أصحاب العملة الصعبة كما تعمل على:

– فتح حساب الودائع لأجل:

بحيث يتعهد الزبون بترك مبلغ من المال تحت تصرف البنك و عدم المطالبة به إلا عند تاريخ الاستحقاق المحدد من طرفه, و يشترط للزبون أن يفتح حساب تابع للوكالة بمبلغ أدناه عليه أن يتجاوز 10000 دج.

– إصدار آذنات الصندوق :

و هي عبارة عن سندات قابلة للتحويل, موضوعة تحت تصرف البنك و هي تمثل قيمة معينة من النقود موضوعة لمدة معينة تتراوح بين 3 أشهر إلى 10 سنوات.

– فتح ودائع للاطلاع:

بحث يمكن لأصحابها المطالبة بها في أي وقت كالأموال المودعة في الحساب الجاري و حساب الصكوك و حساب دفتر الادخار.

3-3- مصلحة التعاملات الخارجية :

و هي المصلحة التي تقوم أساسا على شراء و بيع العملات و المستندات إلى خارج الوطن, بحيث يمكن تقسيم هذه المصلحة إلى قسمين :

3-3-1- قسم الصرف :

يختص هذا القسم بشراء أو بيع العملة الأجنبية مقابل عملة وطنية و ذلك طبقا لسعر الصرف الرسمي. يحدد سعر الصرف من طرف البنك المركزي أسبوعيا.

3-3-2- قسم التجارة الخارجية :

يهتم بكل من الاعتماد و التسليم المستندي :

– الاعتماد المستندي :

يعرف حسب القانون البنكي انه تعهد مكتوب من طرف البنك و

يطلب من المشتري (الأمر بالدفع) التسديد للبائع (المستفيد) في آجال محددة مقابل تسليم وثائق تثبت تسليم سلعة محددة تبعا لطرف التنفيذ المتفق عليها.

– التسليم المستندي :

هو عملية تغطية يتدخل فيها البنك كوكيل المصدر لقبض مبلغ السلعة التي يدفعها المشتري مقابل تسليم الوثائق.[85]

[85]– معلومات مقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

المبحث الثاني: دور البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

لمعرفة أهمية البنوك التجارية في الجزائر و تقييم دورها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و التنمية الاقتصادية بصفة عامة ، وجب علينا القيام بتقييم أدائها في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال تحليل معطيات الملف المقدم ،و لقد كان البنك الوطني الجزائري هو البنك الذي وقع عليه الاختيار لتطبيق منهج و أهداف الدراسة عليه للوصول إلى نتائج و توصيات تفيد البحث في هذا المجال مستقبلا.

المطلب الأول: قروض الاستثمار المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و سنخص بالذكر الملفات المؤهلة و قروض الاستثمار الممنوحة من طرف البنك الوطني الجزائري للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلال الفترة الممتدة من 2013 إلى سنة 2015 و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 2 : عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015/2013 .

	2015	2014	2013	نوع القروض: قروض الاستثمار
زيادة في منح القروض	150 ملف	70 ملف	30 ملف	قروض متوسطة الأجل (ANSEJ)
	80 ملف	40 ملف	25 ملف	قروض متوسطة الأجل (CNAC)
	40 ملف	30 ملف	15 ملف	قروض متوسطة الأجل (ANGEM)
	08 ملف	03 ملف	02 ملف	قروض متوسطة الأجل (PRIVE)

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري.

و يمكن تمثيلها بالشكل التالي :

الشكل رقم 2 : تطور عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستثمار للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015/2013.

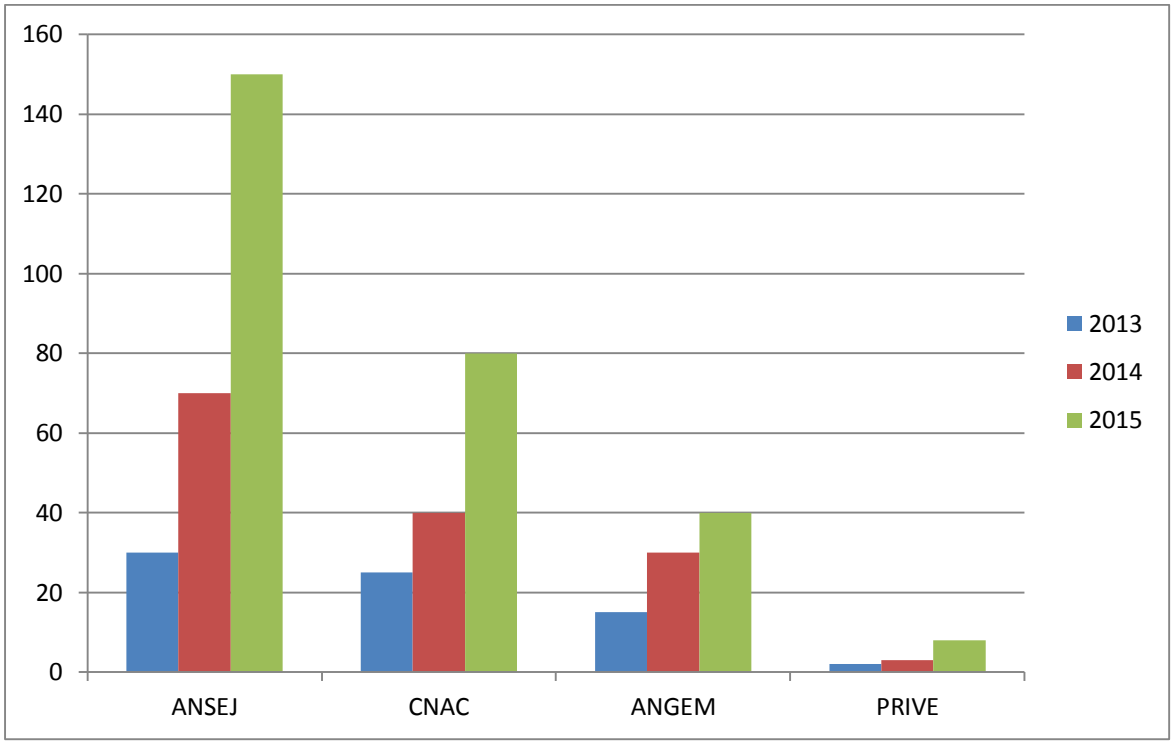

المصدر : من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أعلاه.

نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار (ANSEJ)المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، حيث أنه في سنة 2013 بلغت الزيادة ب 30 ملف ، أما في سنة 2014 بلغت الزيادة ب 70 و في سنة 2015 بلغت الزيادة ب 150 ملف، و هذا يعني أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة , هذا ما يدل على زيادة نشاط البنك في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

* ارتفاع في عدد الملفات المؤهلة للاستفادة من قروض الاستثمار (CNAC) المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة, حيث انه في سنة 2013 بلغت الزيادة ب 25 ملف, أما في سنة 2014 بلغت الزيادة ب 40 ملف و في سنة 2015 بلغت الزيادة ب 80 ملف, هذا يعني أيضا أن هناك زيادة كبيرة في عدد الملفات المؤهلة, هذا ما يدل على زيادة نشاط البنط في دعم و تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

* نفس الزيادة في النتائج بالنسبة لكل من قروض الاستثمار من نوع (ANGEM) و (PRIVE).

* أما الاختلاف بين الأنواع الأربعة من قروض الاستثمار يكمن في أن نسبة ملفات (ANSEJ) عالية مقارنة بالملفات الأخرى و ذلك لدعم الشباب في تطوير مؤسساتهم ص و م بصورة واضحة.

وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه و تعاملاته، مما يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثاني : قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

و سيتم في هذا الفرع عرض مختلف الأرقام المشيرة لما قدمه البنك من قروض الاستغلال للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة خلا ل الفترة الممتدة من 2013 إلى 2015.

و يمكن عرضها من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم 3 : عدد الملفات المؤهلة من قروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015/2013.

نوع القروض: قروض الاستغلال	2013	2014	2015	
– السحب على المكشوف – تسبيقات على وضعية الأشغال – كفالات مختلفة	4	3	2	تخفيض في الإنفاق العام تأخر في دفع التكاليف

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على التقارير السنوية للبنك الوطني الجزائري

و يمكن تمثيل الزيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال الشكل الموالي:

الشكل رقم 3 : تطور عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة 2015/2013.

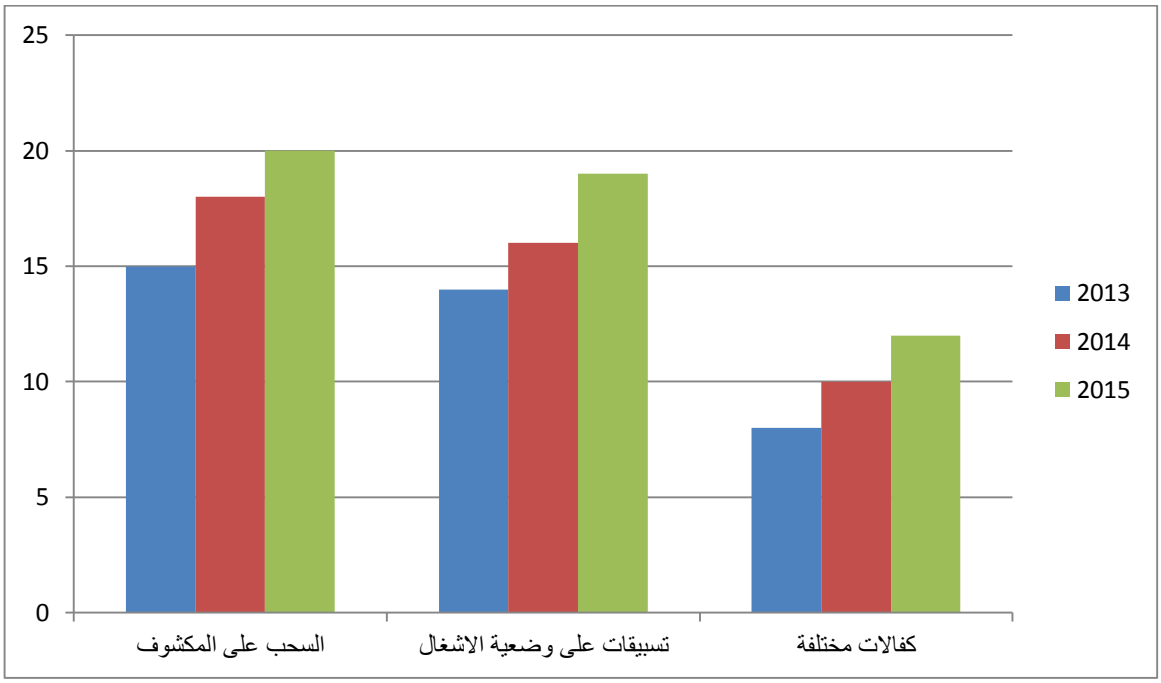

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على الجدول أدناه.

و نلاحظ من خلال هذا الشكل أن هناك زيادة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة من نوع (السحب على المكشوف) حيث في سنة 2013 بلغت عدد الملفات 20، أما في سنة 2014 فقد بلغ عدد الملفات (تسبيقات على وضعية الأشغال) المؤهلة إلى 19 ملف.و في سنة 2015 بلغ عدد الملفات (كفالات مختلفة) المؤهلة إلى 12 ملف وهذا يعني أن هناك زيادة مستمرة في عدد الملفات المؤهلة لقروض الاستغلال المقدمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

* أما الاختلاف بين الأنواع الثلاث من قروض الاستغلال يكمن في أن نسبة ملفات (السحب على المكشوف) عالية مقارنة بالملفات الأخرى.

وهذا ما يدل على أن البنك مستمر في زيادة نشاطه و تعاملاته، مما يساهم في تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

المطلب الثالث: الضمانات التي يطلبها البنك الوطني الجزائري

تعتبر الضمانات البنكية وسيلة من خلالها يمكن للمتعاملين تقديمها للحصول على قروض من البنك هذا من جهة و من جهة أخرى فهي أداة لإثبات حق البنك من أ جل الحصول على أمواله التي اقرضها بالطريقة القانونية و ذلك في حالة عدم تسديد الزبائن لديونهم ،و تختلف هذه الضمانات باختلاف المشروع و ذلك حسب مجاله سواء كان زراعي ،أو صناعي ، أو الصيد البحري .....و بصفة عامة توجد ضمانات مشتركة تكون مطلوبة دائما من طرف البنك الوطني الجزائري و هي[86]:

* **قبل تمويل القرض** :

- توقيع اتفاقية قرض الاستثمار
- رهن عقاري اتفاقي من الدرجة الأولى لفائدة البنك
- تفويض بوليصة التأمين ضد الكوارث الطبيعية
- تفويض بوليصة التأمين متعدد الأخطار
- صندوق ضمان قروض الاستثمار (CGCi)
- إمضاء السندات لأمر
- إمضاء رسالة سقوط لأجل (LDT).

* **بعد تمويل القرض** :

- رهن للعتاد الممول.

➢ ***تقييم السياسة الائتمانية في البنك الوطني الجزائري (BNA) :***

* نسب قروض الاستثمار (التمويل من أعلى الميزانية) :

- سعر الفائدة 5.25 %
- نسبة 2 % لحمولة الخزينة العامة
- الزبون 3.25 % نسبة فائدة مدعمة من قبل الخزينة العمومية و ذلك لتشجيع الاستثمار

* منح البنك الوطني الجزائري في سنة 2016 : 6 ملفات قروض الاستثمار كالآتي :

[86]- من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

1- مشروع انجاز مؤسسة للمراقبة التقنية للسيارات بمبلغ : 7.500.000.000 دج

2- مشروع توسيع مؤسسة لنقل المواد البترولية بمبلغ : 8.400.000.000 دج

3- مشروع توسيع مؤسسة لنقل البضائع على كل المسافات بمبلغ 6.400.000.000 دج

4- مؤسسة لكراء عتاد الحفر بمبلغ : 17.500.000.000 دج

5- مؤسسة نقل البضائع بمبلغ : 9.500.000.000 دج

6- مؤسسة عتاد لتلحيم أنابيب نقل الغاز بمبلغ 75.000.000.000 دج.

* سدد ت ثلاثة قروض و البقية في مرحلة التسديد.

* قروض الاستغلال:

- تسبيقات على وضعية الأشغال بنسبة 80 %

* منح البنك الوطني الجزائري في سنة 2016 : 2 ملف قروض الاستغلال كالآتي :

- الزبون الأول : منح له قرض بمبلغ 12.000.000.000 دج

- الزبون الثاني : قرض بمبلغ 10.000.000.000 دج

- كفالات مختلفة (كفالة حسن التنفيد CBt + كفالات التعهد) منحت ل 97 زبون بمبلغ إجمالي قدره : 100.113.339.74 دج.

* مدة معالجة القروض لدى البنك الوطني الجزائري في حدود 15 يوم.

* بعض ملفات القروض لا تقبل نظرا لعدم توفر الشروط من ضمنها :

- قدرة تسديد الديون منخفضة

- رقم أعمال المؤسسة ضعيف

- مؤسسات دفعت شيكات بدون رصيد

- بيع مواد على حالتها.

* القطاعات التي تقدم للبنك الوطني الجزائري طلبات للحصول على قروض هي :

- قطاع البناء في مختلف مراحله

– قطاع الكهرباء و الغاز

– قطاع النقل

* يتعامل البنك الوطني الجزائري في السنوات الأخيرة مع المؤسسات متوسطة الحجم مقارنة مع المؤسسات صغيرة الحجم

* و من بين أهم المشاكل التي تقع فيها البنوك التجارية هي :

– عدم القدرة على التسديد في الآجال المحددة في جداول الاهتلاكات. رغم ذلك فالبنك الوطني الجزائري اقر بان المشروعات الجديدة التي قدمت إليه من طرف هذه المؤسسات قد نجحت.[87] لأن الدراسة دقيقة و الضمانات كافية.

[87] – من إعداد الطالبة بالاعتماد على المعلومات المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري

خاتمة الفصل:

يمنح البنك قروض لكل مؤسسة صغيرة أو متوسطة مهما كانت طبيعة نشاطها في حالة وقوعها في عجز أو احتياج إلى الأموال ، ولضمان نجاح عملية القرض و استرجاعه وجب على البنك و ضع شروط و سياسات محكمة لمنح القروض و تتمثل في كيفية حصوله على المعلومات و كيفية جمعها و تحليلها لاتخاذ القرار النهائي بشأن منح القرض أو رفضه.

و أثناء التربص الذي قمنا به في البنك الوطني الجزائري وبعد إطلاعنا على المهام الحالية التي يقوم بها، وذلك من خلال المعلومات التي أعطيت لنا تم التعرف على طريقة منح القروض للمؤسسات على مستوى هذا البنك ,حيث أن المؤسسة طالبة القرض تقدم للبنك ملفاً كاملا تطلب فيه الحصول على قرض.

و البنك من خلال دراسته لملف طلب قرض، المقدم من طرف المؤسسة المعنية يعتمد أساسا على عنصرين هامين هما:

* دراسة وثائق تقييم الضمانات المقدمة من طرف المؤسسة.

* تحليل الوضعية المالية للمؤسسة.

حيث أن هذين العنصرين يتعرضان للدراسة التحليلية المعمقة من طرف البنك، وقبول العرض يعتمد أساسا على النتائج المتحصل عليها من خلال الدراسة، فكلما كانت النتائج المتحصل عليها إيجابية كلما تضاعف احتمال قبول طلب القرض، وهو ما تم فعلا في هذه الحالة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أولا : المراجع باللغة العربية

الكتب :

1. رابح خوني ، رقية حساني ، **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها** ، إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع ، مصر ، 2008 .

2. فايز جمعة صالح ،عبد الستار محمد العلي ،**الريادة و إدارة الأعمال** – عمان –الطبعة الأولى 2006.

3. فتحي السيد عبده أبو سيد احمد , **الصناعات الصغيرة و دورها في التنمية** , مؤسسة شباب الجامعة , الإسكندرية 2005.

4. نبيل جواد ، **إدارة و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مجد المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع ، بيروت 2007.

5. عبد السلام, عبد الغفور و آخرون ، **إدارة المشروعات الصغيرة** ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، الأردن ،2001

6. جهاد عبد الله عفافنة ، قاسم موسى أبو عبد ، **إدارة المشاريع الصغيرة** ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن،2004 .

7. دريد كمال آل شبيب ، **إدارة مالية الشركات المتقدمة** ، الطبعة العربية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، 2010.

8. طارق الحاج ، **مبادئ التمويل** ، دار الصفاء للنشر ، ط 7 ، عمان ، 2010.

9. صلاح الدين حسن السيسي ، **قضايا اقتصادية معاصرة** ، دار غريب ، القاهرة ، 2002.

10. منير إبراهيم هندي ، **الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل** ، منشأة المعارف ، الإسكندرية ، 1998.

11. توفيق عبد الرحيم يوسف ، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة** ، دار صفاء للنشر ، ط1, 2002.

12. محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الطبعة الثانية، الإسكندرية، مصر، 2000.

13. كليفورد بومياك، **أسس إدارة الأعمال التجارية الصغيرة، ترجمة رائد السمرة**، مركز الكتب الأردني، عمان الأردن 1989.

14. احمد رحموني " **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في إحداث التنمية الشاملة في الاقتصاد الجزائري**" المكتبة المصرية للنشر و التوزيع, 2011

الرسائل الجامعية :

1. يوسف قريشي ، **سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر ،2005 .

2. اللطيف عبد الكريم ، **واقع و آفاق تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ظل سياسة الإصلاحات حالة الاقتصاد الجزائري** مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير كلية العلوم الاقتصادية و التجارية علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2003.

3. عمران عبد الحكيم , " **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** "دراسة حالة البنوك العمومية لولاية المسيلة مذكرة ماجستير ,فرع الإستراتيجية , كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ,و العلوم التجارية ,جامعة المسيلة 2006 /2007.

4. سعدية وسام, **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماستر,كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, تخصص مالية و نقود, جامعة محمد خيضر, بسكرة, 2012-2013.

5. عثمانية رؤوف, **التخطيط في قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** , مذكرة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية, تخصص تخطيط ، 2001/2000.

6. بن عريبة فاطمة الزهراء, **دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماستر, كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير, تخصص نقود و مالية, جامعة د.يحي فارس, المدية, 2008-2009.

7. عثمان لخلف ، **واقع المؤسسات ص و م وسبل دعمها وتنميتها–حالة الجزائر –**،أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2003-2004.

8. ليلى لولاشي, **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، مذكرة ماجستير ، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية تخصص نقود و تمويل, جامعة بسكرة, 2003-2004.

9. عثمان لخلف ، **دور و مكان الصناعات الصغيرة و المتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، حالة الجزائر ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية, جامعة الجزائر, 1995.

10. الصديق بوقرة ، **مساهمة المؤسسات ص و م في النمو الاقتصادي** ، دراسة قياسية حالة الجزائر ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص اقتصاد تطبيقي ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، الجزائر ،2008-2009.

11. عبد الحكيم عمران ، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات ص و م** ، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، الجزائر ،2006 .

12. حلموس الأمين ، **دراسة إستشراقية** ، حول مدى استعداد المؤسسات ص و م لتطبيق إدارة المعرفة ، رسالة الماجستير ، جامعة الجزائر ، 2010-2011.

13. حليمة علي الحاج ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، دراسة حالة ولاية قسنطية ، مذكرة ماجستير في علوم التسيير ,كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة منتوري ، بقسنطينة ، الجزائر ، 2008-2009.

14. فوزية حفيف, **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة**, مذكرة ماجستير, كلية العلوم لاقتصادية و التسيير ، جامعة سعد دحلب البليدة ، الجزائر, 2009.

15. حكيم بوحرب ،**دور السوق المالي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، تخصص نقود مالية و بنوك ، جامعة سعد دحلب ، البليدة ، الجزائر ، 2008 .

الملتقيات :

1. سحنون سمير , بونوة شعيب" **المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها في الجزائر**" الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة , جامعة الشلف ,يومي 17-18 افريل 2006.

2. عثمان حسن عثمان ، **مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية الاقتصادية جامعة المسيلة ،15-16 نوفمبر 2011.

3. حياة براهمي ، نبيلة جعيجع، **مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر**، الملتقى العلمي الدولي حول إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة، جامعة المسيلة، الجزائر، 15-16 نوفمبر 2011 .

4. فريدة لرقط و آخرون ، **دور المشاريع الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاديات النامية و معوقات تنميتها** ، الدورة التدريبية حول : تمويل المشروعات ص و م و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، الجزائر، 2003 .

5. بن عمارة منصور ، **المؤسسات المصغرة و دور البنوك في تمويلها** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة

و تطورها في الاقتصاديات المغاربية, جامعة باجي مختار, عنابة, أيام 25-28 ماي 2003 .

6. عبد المليك مزهودة ، **التسيير الإستراتيجي و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25-28 ماي, 2003 .

7. شريف بقة و آخرون ، **تحليل و تقييم تجربة المؤسسات ص و م في الجزائر** ، الدورة التدريبية حول تمويل المشروعات الصغيرة و المتوسطة و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة سطيف ، أيام 25-28 ماي, 2003 .

8. عبد الرحمن بن عنتر، عبد الله بلوناس، **مشكلات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و أساليب تطوير قدرتها التنافسية**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الاغواط الجزائر، 8-9 افريل, 2002 .

9. فريدة لرقط، زينب بوقاعة، كافية بوروبة، **دور المشاريع الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاديات النامية ومعوقات تنميتها**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، سطيف، الجزائر, 25-28 ماي, 2003.

10. حياة نجار ، مليكة زغيب ، **دور البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر** ، الملتقى الوطني حول " البنوك التجارية و التنمية الاقتصادية " , جامعة 8 ماي 1954, قالمة, 7 و 8 ديسمبر 2004 .

11. هارون الطاهر، فطيمة حفيظ ، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 افريل 2006 .

12. صليحة بن طلحة , بوعلام معوشي ، **الدعم المالي للمؤسسات ص و م و دورها في القضاء على البطالة** ، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 افريل, 2006 .

13. علي سالم أرميص ، **مدى تنافسية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية** ، الملتقى الدولي حول : متطلبات تأهيل المؤسسات ص و م في الدول العربية ، جامعة الشلف ، الجزائر ، يومي 17-18 افريل 2006 .

14. علي همال، **أهمية القيادة الابتكارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة** ، الملتقى الدولي حول القيادة الإبداعية لتطوير و تنمية المؤسسات في الوطن العربي, دمشق, سوريا 13-16 أكتوبر 2003 .

الجرائد و النشريات :

1. القانون رقم 01-18 المتعلق بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة, المادة 4, الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية / العدد 77, 12 ديسمبر 2001 .

2. قانون رقم 01-18 المؤرخ في 27 رمضان 1422هـ الموافق ل 12ديسمبر 2001, يتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات ص و م الجريدة الرسمية السنة c38 العدد 77, (2001-12-15) .

المجلات :

1. سعيد بريبش ، **المؤسسات ص و م الصناعية الخاصة في الجزائر : دورها و مكانتها في الاقتصاد الوطني** ، مجلة آفاق ، العدد 05 ، جامعة، عنابة مارس 2001 .

ثانيا : المراجع باللغة الأجنبية

1- J.Lochard & D. Gilbert ; créer ; reprendre ; gérer une petite entreprise ; les éditions 'Organisation France,1997 .

2- Robert WTTERWULGHE ; « la PME une entreprise humaine » ;paris 1998 .

الملاحق